

كتاب فخرج المتيقن في فتح الحق واليقين

عبد الشماقاني

بنف اسرف

١٩٣٦

(قفلا مية مكي - ٥٢١)

فأبصر منكم التوحيد وأمن بالفساد

IV

پہلے لایا

وفاء بنت عبد المطلب

المطوية

کتاب الفقه

1

مجلس القضاء
القانوني

فصل الثانی

[illegible]

دانشگاه تهران

في شرح الفص

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible][illegible]

فَقَضِيصًا رَئِيمًا وَجَانِئُهُمَا الْأَوَّلُ وَالرَّابِعُ فِي الْقَضَا وَالْإِنْمَامِ جَاءَ اللَّامُ مَدِيدًا وَالْوَجْهُ حِلًّا الْأَوَّلَى تَوَلَّى وَخَلَعَ عَلَيْهِمُ الْوَقْتُ هُوَ مَانِعٌ قَدْ خَالَوَا فِي الْوَقْتِ
ثُمَّ بَدَأَ فِي حِجْلٍ وَخَلَعُوا حُلَّ الْفَرَسِ فِي الْأَوَّلِ جَاءَ الزَّيْلُ وَالْفَرَسُ وَكَانَ خُرُوجُهُمَا يَدًا وَنَحْلًا مَرَّاسًا الْوَقْتُ الْفَتْحُ بِمَعْنَى مَعْدًا خَالُوَا فِي الْوَقْتِ هُوَ
مَسَافَرٌ نَحْضٌ وَفِي الْوَقْتِ الْفَتْحُ الْوَقْتُ كَانَ حِيلًا لِحَدِّهِ الْوَلَدُ مَجْنُونًا وَمَعْدًا مَعْدًا أَمَّا الْحَوَاطِمُ فَلَا يَلِينُ وَطَقَتْ قَتْلَهُ وَأَوَّلَ الْأَدَامَةِ
فَلَمْ يَوْفَقْ نَهْنَهُنَّ الْوَجْهُ بِمَعْنَى خَالُوَا فِي الْوَقْتِ فَجَاءَ فِي الْأَوَّلَى بِمَعْنَى الْفَتْرَةِ نَهْنَهُنَّ فَجَاءَ فِي الْوَقْتِ بِمَعْنَى الْفَتْرَةِ نَهْنَهُنَّ فَجَاءَ فِي الْوَقْتِ بِمَعْنَى الْفَتْرَةِ

مسائل الأوقاف ما وقع من أحوالها من غصب أو نقص أو غير ذلك مما يقع في أموال الغير من قبيل الأموال العامة كالأوقاف والكنائس والمباني الدينية وما يقع من أحوالها من غصب أو نقص أو غير ذلك مما يقع في أموال الغير من قبيل الأموال العامة كالأوقاف والكنائس والمباني الدينية

كثرون يواترونه واما في هذا العالم النقص من غير غير فخره فخلطه بين اسافر في قديم الزمان **الشيخ الفاضل** انا خرج الى هذه ارض في ذلك الزمان وقد كان خارجا حاكما
ولم يرجع من مكة الى هذه ارض الشرا في موضع الذي يدعى السيرة وحيث علم بان يكون يواترونه واما في هذا بقية وان ذلك داخل في النقص فلم يكن اكل الوسم
الذي خرج منه وفسد ما كان اكله فاستنسا الاطباء وان يقولوا ان وجع من جهة الشمال وانما في هذه ارض الشرا فانما في هذه ارض الشرا في غير ذلك من غير من جهة الشمال
الذي خرج منه وفسد ما كان اكله فاستنسا الاطباء وان يقولوا ان وجع من جهة الشمال وانما في هذه ارض الشرا فانما في هذه ارض الشرا في غير ذلك من غير من جهة الشمال

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الوقت وهو ما ضمته من سائر قيل انضام الوقت بمقتضى قوله وقتا من مضاهي القصر
والجمل في الفصحين وهو مقتضى ما في الأصل القام وعلم ان الضم في قوله الله تعالى
التاسعة اذا دخل وقت صلاة الزوال علم بان بها وسائر وجب

والله اعلم بالصواب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢

100

كُلُّ الرِّكْبَةِ

114

[illegible]

فَجَنَّتْهَا
فَقَلَّهَا
فَقَلَّهَا

من حق سلفك و خلفك و معك و بيا

تَكَالُ صَوْرُ

[illegible][illegible]

28/11/2023

في كيفية الطواف وحكا

٧٩

[illegible]

٧ بحث علوان النصف

فَبِأَنِّكُمْ كُنتُمْ أَصْدُقَ كَقَوْلِكَ أَصْبَدُ

12

[illegible]

وفاقیہ اسلامیہ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مجلس

مناویع و مفسرین

في حكم الشك

الزيادة والنقصان كعدم الحاجة ونزول المهر كما كان باطلا ولا يشترط للاجل في جانب المشتري ولا الزيادة والمجهولان يكونان مختلفين والبيع لا يملك
ظرفه بنصف قيمه او بعد اقل او اكثر من ذلك فان كان معلوما الاخر فاعلى الاخرى من اجل انك لا تعلم انك غلط كما عدا وان كان كونا ما بين فيها
الشك فلا يثبت لاجل السلم فيه ممتنع كونه مضمونا فلهذا نص في الاجل في البيع والنقصان ان يكون معلوما للمشتري ان يكون مضمونا بغيره من غير ان يكون
في لفظ الاجل ما يبين منه عرف المشتري ان يكون مضمونا فلهذا نص في الاجل في البيع والنقصان ان يكون مضمونا بغيره من غير ان يكون
بين المهر وبين الزيادة والنقصان على القائلين ان يكون مضمونا فلهذا نص في الاجل في البيع والنقصان ان يكون مضمونا بغيره من غير ان يكون
البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
او العدول وان عداها ما عداها ولا يرد على ذلك الا في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
فذلك عند حصول الاجل ولو كان معدودا وقت العقد واعتبر به في الاصل عليه وجوه عدة عند حصول الاجل لا يجوز له ان يبيع او لا يبيع الا ما كان
مع عرفه او يبيع لغيره من اجل ان اصله لا يبيع الا في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
جاء في المقام الثالث في حكم الشك في البيع في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
عليه وغيره كما هو متعارف في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
احيانا لا ياتي بهما كمال الدين والدين في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
ثم لا ياتي في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
السلم في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
واراد به من غير ذلك في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
وكما يبيع به من غير ذلك في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
بمقدار على مذهب الشريعة في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
وكان قبل الحكم بالبيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
ولا يفرق بين السلم المكنون من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
على التمسك بالشريعة في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
من البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
على في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
القول وان كان لو قبل جاز وان كان جاز في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
على ما عليه في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
اشبهوا في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
واشترط لاجل صفته في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
سما في بيعه وبيع مضمونا من غير الباطل في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
المضمون في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
عليه في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
للمهر في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
القول في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
الشك في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
البيع قبل التفرق في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
على التفرق في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
دعواها في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر
وتدبروا ما بعد ذلك في البيع القاطع في عرفه من اقل ما هو في البيع وكان غاؤه في البيع في هذه الحالة وان كان في وسطه حصل حصول مضمون من المهر

في البيع

في السكف

٢٥٣

ولو اتفقا على حصوله واختلفا في أنه هل كان قبل التفرق وبعده فالقول قول من يبيح القصد والواقع قبل التفرق ولو لم يلبس
ثم رددته إلى المشتري قبل التفرق ولكن المشتري ذلك قدم قول البايع بميل لكن بخصوص القرض لا في الزل ولو اختلفا في شرط
المحل وصدما القول قول منكر المحلول هذا كله في الإتيان فيه وإتمامها ما حكمنا بوجوب القارض المجمع ما يلي فبحث تعارض الميتين
من كتاب القضاء والشهادات في إتمامها **الثامن** في إتمام محل السلم وتأخر التسليم لما رخص كإقطاع السلم في إتمامها
أو غيبة السلم إلى الرجوع فذلك ثم طالع به السلم بعد زوال المانع وقطع السلم في وقت يفسد العقد بنفسه ولو كان السلم الزاير
السلم اليرد بعد غيبة السلم في يوم حلوله لأجل بل يتخير بين القرض وبين الصبر إلى أن يتم السلم اليوم تسليم السلم فيه وبين يمين
السلم اليوم لا في بين كون التأخير شرط البايع وصدمه ولا بين ما إذا قصد السلم فيه من الأصل وبين ما لو وجد عند وقت
الحلول عا لبايم تأخر التسليم لما رخص في قطع لم يجرى ما ذكر من الخيار فيها وكان التأخير إتماما من البايع لا من المانع وهو يجرى
ما ذكر من الخيار فيها وكان التأخير في المكان المعتر تسليم فيه شرعا وأشرط ما عدا إقطاعه في غيره أم لا بل لم يزل العقد
وليس السلم فخر وجهان أحدهما أن قرب وفي حكم إقطاع السلم فيه وقت حلول موت السلم اليوم قبل المحلول بين عقد السلم فيه
وان أمكن حصوله وقت الحلول فتثبت بالموت الخيار للسلم بين البيع وبين الصبر ولو علم قبل حلوله لأجل بان السلم فيه يقطع عنه
فخرجت الخيار رجوع العلم ترددوا عند تشبه وهل الخيار المزبور فوق أم لا وجهان ومراجعة الاحتمال المختلف هنا باختلاف
لازمة ولو وقع السلم بعض السلم فيه بعد حلوله لأجل وتأخر التسليم في الباقي لم يلزم كان له الخيار في الباقي فله القرض فيها صفة
وفي المجمع أن شاء وان أخذ الأول ثبت البايع القرض في الباقي أن لو كان التأخير تنظيره ولا لا فلا يلزم له في إقصاء الخيار المزبور
بصورة على إقطاع الرجاء فيها النسبة إلى وجود الخيار ترددوا **التاسعة** إذا دفع إلى صاحب الدين عرضا على إتمامها
عليه الدين ولو يساعده وقيله والحق احتسب بغيره هو القرض ولو كان الدين أيضا عرضا ودفع عنه عرضا آخر غير
مساعة احتسبا جميعا بغيره هو الدين **العاشر** في يجوز بيع الدين بعد حلوله على من هو عليه ولو ادعى الاقوى بغيره
غيره من هو عليه ولا فريضة المحكمين بين كون القرض شخصيا أو كليا في الذمة أو لا أو مؤجلا على الظاهر وفي يمينه قبل حلوله على
أظهرها الجواز سواء بعد الحال أو المؤجل وان كان تركه الثاني حوطا لم يجوز بيع دين في الذمة بدين آخر ثابت قبل العقد في
الذمة سواء كانا حين ابتداء الخيار بعد إتمامها أو مختلفين بل حلول لأجل بعده **الحادية عشر** إذا سلف
في شيء وشروط مع التلف شيء معلوم أصح العقد والشرط جها من غير فرق بين شروط التسليم شرط القرض في البيع
الاستسلاف والرهن والضمين ونحو ذلك ولو أسلف في غير شرط في ضمانه فلا صواب في ضمان معين فلا يقرى العقد سواء
المرح فلا وعد حلوله إلى السلم مع اشتراط دخوله في العقد دام لا على تردد في الأخير ولو شرط أن يكون الثوب المسلم فيه من
غزل مرته معينة أو العنكب من نضج خصوصه والشهيرة عقد القصد ولو قيل القصر مع إمكان فصله عارده لو لم يكن بعيدا وتحت
كتاب التجارة بمحسب **الأول** أنه لا يشترط في شرعية العقد أن يبل وعظم فضلهما حتى ورد أن يأبى عبدا قال مسلم في بيع
أما له الله تعالى عشر ثبوتوم القيمة وحققها فخص العقد الذي يطلب الطرف الآخر خصه صحتها قول كل من أقالينا أو
تأخضا أو قول أحدهما أثلثه وقبول الآخر ولا يكفي فيها الفعل على الإحوط ولا يعتبر فيها الخطأ حاص ولو تأقلا لا يلفظ
البيع وقصد لا فإنه لا يفتى وأما على ذلك لفريضة لم يجز لو أحق البيع وهي عندما أتم في حق المتأخرين ومن يقع مقامها
من وارتد غيره وفي غير غيرهما الشفع سواء كان المبيع عقارا أو غيره وسواء وقعت قبل القبض أو بعده وسواء كانت
بلفظ الألف أو بالفتح ولا يجرى إذا تأقلا لأجل ما وقع عليه العقد فلا يجوز زيادة عن الثمن ولا نقصان عينية كما نزل في قوله
حكمية بل يظل لأن لا بشرط الزيادة أو النقصان أو اشتراط إبدل أحد النعوضين أو كليهما مع وجوهها ولو بالمساوي و
تصح الألف في بعض العقد كما يجوز في جميعه مسلما كان أو غيره من السوء إلا إذا أشتا قاله البعض إلى أن الجاهل لا يفتقر
الأول كالتبث التفتة بالألف لا للمتر من عدم كونهما أيضا **الثاني** لا ينسقط لجزالة الألف بالتأجيل إلى التسليم استثناء **الثالث**
إذا تأقلا رجع كل عرض إلى ما كانه كان موجودا أو خلا وان كان مفقودا رجع ببدله وهو المثل في المثل والقيمة في القيمة
إذا دار على قيمته يوم الألف لا على الألف يوم التلف ولا يوم القبض ولا يوم القيمة ولا الألف من اثنين منها ولا يقع التمام المنفصل
فلا يخرج بالألف من ملك من حدث في ملكه وكذا التمام المنفصل في وجهه ولو تصرف البايع في المبيع وهو في المشتري بعد العقد

بم
بم
بم

فيم عليا جرة الكيان الوزن

٢٥٢

قد تصدقوا في ذلك قبل قصدنا به بغيره فله ذهب على البايع ولو قصدنا المشتري لا بقصدنا أو تفرط ولو استعمل المشتري البيع بغير قصد
فعلية الأجر ولو خرج البيع عن ملك المشتري بسبب من الأسباب ثم عاد إلى البيع لم يرد له على الأقل ولو تعاقب لا بعد ذلك
التمتع واختلاف قدره فذلك قول البايع بيمينه لكونه منكرًا لإثباته **المبحث الثاني** في إجابة الكيان للتمتع والوزان على البايع عند
الاطلاق وعند خلاف ذلك ولو قصدنا فاعلمنا أن ذلك لا يرد على البايع مع القيد ولو لم يكن كذلك لم يرد على البايع ولو لم يكن كذلك لم يرد على البايع
على المشتري مع القيد ولو قصدنا فاعلمنا أن ذلك لا يرد على البايع مع القيد ولو لم يكن كذلك لم يرد على البايع ولو لم يكن كذلك لم يرد على البايع
في ذلك العمل مع عدم قصد البيع ولا فريضة بين قصور الأمر لأجرة وعنده مقادير لأجرة موكولة إلى الصانع الأم لا شرط فهو المتبع
ومع الاختلاف في العادة يلزم التبعين ولا يستحق أحد ههنا ولا مع بيع التبع بعهده شيئًا وإن أجاز من إليه التفرع والتحق التبع بغيره
بقصد المتابع عند العمل ولو قصدنا لأجرة ولو لم يكن كذلك لم يرد على البايع مع القيد ولو لم يكن كذلك لم يرد على البايع
في التفرع يلزم منع الأجر أو إشتهاء المتابع في فاصلة لأجرة العمل بكل منهما فكل منهما يخص من الأجرة في وجهه ولو لم يكن كذلك لم يرد على البايع
مشبه للمرء والمستد جميعًا وأما اختلاف التمتع في ذلك لئلا يرد منه الأم لا التمتع ولو اختلفا في التمتع كان القول قول المشتري
الأم لا مع وضع التمتع في قيام التبع فلهذا في حق الوزن في اختلاف في القيمة فاعلمنا قول منكر لإثباته ولو كان كذلك لم يرد على البايع
ملا في ذلك قبل فإليه يمينه في وجهه البيعة ولو خلاف ذلك لم يرد على البايع لئلا يرد منه الأم لا التمتع فاعلمنا قول منكر لإثباته ولو كان كذلك لم يرد على البايع

الأم لا ولو اختلفا فيه أقبل من وزن البايع فاعلمنا قول منكر لإثباته

التمتع بيمينه ولو لم يكن كذلك لم يرد على البايع

بيمينه وليس ردًا عن وزن البايع

على الدال بالعلم الكما

والجدة من العلقين

كتاب القرض

باب القرض وهو ما عطف عليه في هذا المقام من شئ لا يرد من القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
والتمتع من قبله فاعلمنا أن ذلك لا يرد من القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
لو اتفق على ذلك لم يرد من القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
مقام القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
التمتع من قبله فاعلمنا أن ذلك لا يرد من القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
بمثل ذلك القرض على قرض القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
أن من قرض من قرض القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
دوام قرض من قبله فاعلمنا أن ذلك لا يرد من القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
ولا عداية من شك في الحق السالم فلهذا جرم القرض وجب عليه الجحيم بحسب المحسن ولسر في وجهه الفضيلة إن شئت من القرض
براق المستقر في القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
بغيره الأول والآخر واستلزم القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
عند الاضطرار ويجوز اشتراط القرض فيه فسد القرض ولا يلزم القرض فيه فسد القرض ولا يلزم القرض فيه فسد القرض
المبدلة إلى ردة الأم لا مع العلم بما فيها فسد القرض ولا يرد في حرة الزيادة المستقر من وزن ما لا يرد من القرض وبما لا يرد من القرض
الزيادة عداية إن شئت من القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
جمله من أخبار وعمل القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
الزيادة حكيم كما يجزى من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
المساوي وفاعلمنا أن ذلك لا يرد من القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض
القرض من الدين يضمن الدين المقتضى في الدين القرض

في القرض

كتاب القرض

٢٥٦

لو كان تلغير الدين ولا يجوز له شرع شيء بولا المضارب به سواء كان المضارب معه من الدينون نفسا وخيرا ولو بين المضارب معه
على هذه المضاربة القاسدة وغير ذلك المانع من المضاربة ولو بقرينة حال ومقال وتوكيله في القبض والتجارة والمصارعة
بطلان المضاربة صح القبض ولا يجوز ولا يصح جعله لو كان البيع للوكل والتخلف عليه سواء كان المضارب معه من الدينون او غيره
وان يتم التوكيل في القبض دون الاجارة والمصارعة كانت التجارة الواقعة به موقوف على اجارة صاحب الحق ولا اجرة العامل في
لزمهم التوكيل في القبض ايضا فان كان القرض بالدينون فالرجح له والمضارب عليه فاء الدين وان كان اجرة العامل في
يقف على اجارة الدينون ولا اجرة للعامل **الحكم المستتر** اذا باع الذي من مثله ما لا يبيع المسلم تملكه كالحجر والخمر وكان المسلم
عليه حتى جاز له ان يخلقه في ذلك المبيع من الذي هو مضاف فيه الذي عليه سواء باع بمضاربة المسلم او ضايعا به بغير كون المشتري
تعايلا لو كان حوتا او مسلما فحق جواز اخلاصه من المبيع عوضا عن الحق الذي عليه ترده ولو كان البائع لما لا يملكه المسلم المبيع
لم يبيعه حتى يخلصه من اخله من القرض بغيره ولو سلم الذي قبل ان يبيعه فخره وخبره ونحوها فخره وجهاضه بملكه لا يملكه او
بقاها فيه وجواز قولي غيره من غير بيع من اهل الله له وتسليم القرض اليه يكون ثابتا بها وان كان اقرب الاثبات احتياطا لا لا يملكه
فتم لو سلم ببيع المخرجه لاجاز له قبض القرض بعد سلامه ولو اقرض في من مثله فخره ونحوها او سلم احدهما سقط القرض
في قول لا يخلو من اقل **التمسك** اذا كان لا شيء مال فدم مشتهر بينهما لاجل اتحاد سببه من بيع سلعة او ربحا او تلفا او
نحو ذلك ثم تقاس بما في الذمم بان تضاعف اقل ما في ذمته زيد يكون لاحدهما ولو في ذمته على المبيع وكان كل واحد يحصل منه ما
وما يتولى بغيره فيكون منها على الاقوى ثم لو اضطلحا على اختصاص احدهما على زيد المخرجه على وجه مجمع على الخلفان فيكون
القطع عند باسخر المبيع وكذا لو باع احدهما صاحبه سلعة بقدر حصة مما على من قبله ايضا وكذا لو باع كل واحد منهما حصة من
الدين على صاحبه بما لم يعين او بين حال يتجمل على الغريم وكذا لو احوال كل واحد منهما صاحب حصة على يده لطلعا صاحب الحق
الاخر في بيعه **التمسك** البعثة اذا باع مسخرة لغيره في ذلك من ثلثا بالقيمة عينا او فية على وجه يحصل فيه الزيادة ولا الاضلال بشرط
العرف لو كان العوضان من القدين فالأشهر استحقاق المشتري تمام ما كان ليحقة صاحب الدين على الدينون وفيه الاستحقاق
ما بد لثمن الدين والاول ظاهر ولو كان البيع بالمرزوم الزيادة تختلف بشرط العرف لغير الدينون دفع شيء الى المشتري كالتاجر
صاحبه الدين وتقديره **القائم الزائغ في الواحدة** هي مسائل **الاول** في السحب لانه في الدينون المؤمنين في البيع
والساحبة مصرية في احتساب ودم الاستقصاء قد وردان من اقرض في مضاربه لاجل العلم بوقت عند ذلك لاجل ان كان من الثواب
في كل يوم ذلك الدين يكون في صلوة المائنة حتى يردى للدينون حصته وان من اقرض بالدينون يتعذر على الصلوة كالبقر المحاطة
الاعم بغير حساب لا علم بان من يستقصي فقد اشوات طريق استقصاء الدين اتيان الدينون وطاعة الجوس من جهة مع ملازمة
السلوك في السحب للدينون حسن لا داعي من العشر مع الدين وقد ورد ان ليس من غير من ينطق عن غير مضاربه ضا اصبحت عليه
دوايتا دوايت الدينون فخر وليس من غير من يطلق صاحب خضابا وهو على الاكثر لله لكل يوم مجلس وليلظا في السحب لاصحاب
الدين باو العسر وقد ورد ان لكل درهم من عشرة دراهم عند الله تعالى ويكون لاصحاب الدين ان ينزل على الدينون وياكل من طعامه
واشر به ونشأ لكما له ابقاء بعد ثلثة ايام في السحب في الشهاد على الدين والمخاطب بذلك الدين ويكره الاستعراض من محدث
التمتع في السحب داء دين الدينون ويتأكد ذلك بعد موته ما فاته من البر بما المطيل للعلم والموسم للربح **الثاني** في مطالبة الدين
فخرج مكرها داء الله تعالى في احوال والاقرى ترانا اذ ان في غير ذكره المطالبة فيه سواء دخل المصالح ام لا لان كانت الاستدانة
فيه لم يكره المطالبة فيه **الثالث** اذا مات الدينون حلت ديوننا الموقرة في حوله بموت الغريم ولو ان ظهورها الحلول **الرابع** البعثة
اذا اقرض الدينون غريمه ولا مال له الاقرى في الدينون في اداء الدين ولا بعد ان يصفوا عند دينه **الحكم المستتر** اذا اقرض الدينون
ما عليه ان اقام صاحب الحق يدينه عليه فلا اشكال ولا كلف للمدعي عليه بالخلف على اية ذمته فان حلف سقطت المطالبة به
والا ذمته ليس على المدعي فثبت دعواه بالخلف لو اقام المدعي يدينه بعد حلف المذنب لستم ولو لم يخالف بالمال بعد ذلك و
أكد بفسخ جاز قوله **التمسك** اذ عرضا من اقرض من الدينون يدينه برضا الغريم ثم يثبت ذمته للدينون بذلك وان نقل المال الى ذمته
الافاض سواء كان في غرض من الدينون او قبل ابعده **التمسك** البعثة اذا حل الدين وطالب صاحب الحق وجب عليه دفع ما يملكه
الا لاسكاه وشايعا واداه من المربوب ولو قوت يوم ولية له ولو لم يوجب نفقة عليه فان لم يكن شيء يذكرك ان كان واعطاه
ويمن من الدين شيء ربح عليه السعي فثبتا بكتسبه نحوه ان كان من اهل ولا ينظر في الميسرة **الثامن** في دفع الواجب للمؤمن

والمضارب عليه فاء الدين وان كان اجرة العامل في

ويجوز له ان يخلقه في ذلك المبيع من الذي هو مضاف فيه الذي عليه سواء باع بمضاربة المسلم او ضايعا به بغير كون المشتري

كتاب القرض

٢٥٨

مشتغولة بها مستقر من كل شيء حتى يجهزها والذات المولى له في التجارة انقص على من لا يذنب زمانا ومكانا وكيفا وجنسا وصفا
 فلو تمكن من هذا لان من جهة من الجهات كان العقد فضولا وموقفا على المولى ولو اطلق لان من جميع الجهات لم يكن الاطلا
 منصرفا عن جازاته لاختلاف الاطلاق الى ان يرد منه على وجه من جهته ما هو الاذن في التجارة ان لا يذنب لاني لوان بها العارية من جهة المتاع الى الخ
 والى ذهاب العينة في التوبة طيبة والخاصة ونحو ذلك وليس ان في النكاح ولا في العارية نفسه لان في الصدقة المثل الا ان انقص في شيء من ذلك
 ولا يجوز لاحد من الماملين ان يصدق ان المولى له في التجارة ان يصدق من اخبار المولى في اقيام البيت واشياء على ذلك وحكم الحاكم
 به ولا يملك في ذلك دعوى العبد ولا الخيا العبد لا لو احدث ذلك على الاقوى ولا يخبر العبد الماذون في التجارة بحكم الحاكم على ماله نفسه
 لم يرد ما ملته ولو انكر السيد تجر من ذلك فهو جوار بما ملته الماذون وحصوله ان اقرار العبد الماذون في التجارة بدون العلم لا يذنب
 ما اذن له ويجوز للمولى ان يجره من ذلك ولا يشهد على ذلك ولا اشاعت في موقعه ثم يجوز ان لا يصدق به بل سبق لان الحال باو الخ
 انما يجوز والغريم ما ملته ما لم يجر وان كان لا اثر لاسامته القبر لو ظهر لسبق الجرح المامل ولو احدث السيد من الماذون في التجارة فوالله
 بذلك وجهان اشبههما عدم بخلاف ما لو اوبق افعال التمسك بالشر لا يجوز للعبد الماذون ان يتفق على نفسه من ان التجارة الامع
 احراز رضا المولى بذلك وقضا ضرورية فتقتصر على الامع لا يشر له ولا يشر له وما يبيد له ولا يستفاد به غير التجارة من احتساب
 او اضطرار او غيره الى ان التجارة الا بان من ذلك لا يقبل اقرار العبد الماذون في التجارة حال كالا يقبل اقرار العبد الماذون في التجارة
 او بصحها او بغيره ولا بما يوجب العمل والاطلاق لان في الاشياء ان انصرف في عرفة لا تقضي ولا تخفى بين وبين التسليم ولو ان
 التسليم كان ان في حصة المولى حينئذ فلو تلف الاثر قبل تسليمه الى المبيع وجب على المولى عوضه وان كان تلف بغير علم العبد لا يذنب
 ولو لم يكن ان السيد ساهل للتلف بالذات فلو تلف ما لم يذنب المولى المير ليدفع ثمنه فان تبرع السيد بدفع الثمن بايجاب العقد
 له ولا الضيق القدر ورجع المبيع الى صاحبه كالتسليم العقد انقص بالرد والاذن في التجارة ليس ان المثل الماذون في التجارة ولو اذن
 المولى له في التجارة دون الاتساق فلو كان من ذنب العبد هو من اذن في التجارة وتلف المثل كان ذنبا للمولى العبد يبيع به اذا اذن والعبد
 باستعانة فعلا بصير ولو كان الذنب المذكور من اذن في التجارة فلو كان المولى له من المثل من الاستدانة ولو لم يذنب في التجارة ولا في الاستدانة
 واستدانة تلف كان ذنبا للمقرض بغيره فان **القول** ان القرض للوطا واشتري بغيره ان كان موقفا على عارية المولى فان القرض
 له وهو ضرر من رد بطل واستعانة به من المال كانت موجودة ولو كانت تالفة لم يلزم المولى عوضا بل يطرحه ويأمره بغيره حتى يتم
 اقرض الا حاق على نفسه بعد ما يلزم المولى لزم المولى قضية الثاني اذا اقرض من الاصيلين المولى فاعده

من قول

المولى وتلف في وجهه كان القرض بالخيار بين مطلق المولى وبين العتق وتلزم المولى اذا

اعتق وايسر ان رجح على المولى لرجح المولى على العبد وان اعتق ولو

كان الرجوع على المولى بعد عتق العبد فلا رجوع له على العبد

ايضا مطلقا وجهه لوجه المقرض على العبد

عقد ويا انه كان لا الرجوع به على الاذن

يكون بغير العتق ان لا يرد المثل ما يبيع له به

الا ان التمسك به بغيره يضمن على المقرض لو كان

الاستقرار ان المولى رجح عليه

القرض والمقرض من حد

صل الله على خير

بعدة

في الرهن

مضمون ترك الغصن والمقصود بالبيع والمستعارة بشرط الضمان وعن المبيع والوجه الشخصية الاجارة وعوض الجمل المخصص ونحو ذلك على الاظهر وكذا لا يجوز الرهن على الرينة الذرية حال عقد الرهن فلا يجوز الرهن على حصة من ماله على غير ما يشترطه الاصل لمحصل سبب جوي لم يثبت بعد في الذمة كالقيد قبل استيفاء الجارية يتم لو كانت الذمة حاله ولا زلتها في كسبه العبد جازا الرهن عليها بعد افسا حاته ولو قبله وأما رهن النخلة الموصلة على العاقلة التي تحجب انفسا كل منة لثانها لا يصح الرهن على تسطير مستبدل لو حاله ويجوز رهنه بعد جلوله او لا يصح الرهن على الجمل قبل بذل الجمل عليه تأتمم العمل ويجوز بيعه ويجوز الرهن على الكفاية المطلقة وكذا الشرطية على الاشبه بان كان الرهن حوطا وبطل الرهن عند فتح الكفاية المشروطة ولا يصح الرهن على ما لا يمكن استيفاءه من الرهن كالاجارة للعقدين الموجود من خدعة يبيع فيها موات في الذمة كالمحل المطلق ولو رهن على ان رهنه تأتمم استدان اخو وجعل ذلك الرهن عليهم فجامع وكما يفتي بهما ولا يلزم دفع العقدة الاول ويجوز بيعه عليه بالبيع الثاني بعد جدي ولا فرق بين ان يكون قهرا كرهن الرهنين مساوية لتقدير الذون واذا يد ولا بين ان يكون الرهن الثاني من الذين اذ لا والرهن عليه عده ايضا وان يكون الرهن الثاني من غيره والرهن باضعه ذلك الاجنبى للمدين ولو اطلق الرهن على الثاني من رهنه الرهن الاول في بطلان الرهانة الاولى عده رهنه في اسمها العبد مطلقا ولو رهن الرهن الثاني حصص من الرهنين ترتب حكم الرهن الاول على المختار ولو حلك احد حصصها جميعا ولم يرد في المدين قيمتها او ادا الاستعانة ما ان الرهانة تعد حتى الرهن الاول ما يجرى الثاني من الباقي وفي الباقي يحدد اذ لا فاما بعد جدي قدره في الباقي ثم لو ان الرهن الاول في عتقك لم ولو تبا في انك اذ مساوية ما تبع ولو لم يعلم الاول بالرهانة الثانية حتى ان الرهن كان المال للمهون مساويا للرهن الاول ولو جري هو الرهن الثاني اخضره الاول وان كان ذلك عليه في تخصيص الرهن الثاني بقدره من الباقي من رهنه الرهن او جري ولو اطلق الرهن من رهنه على الدين الواحد رهنه بعد اخضره اعدا وان كانت قهرا لا في بوا وتوفصيل صور الرهن انما رهن الرهن والرهن والمهر العقد فلا كلام وكذا ان رهن الرهن العقد الرهن فخطا هو مع العقدة ان رهنه الرهن من المهر فخر كل منهما بالعقد رهنه كذا ان العقد العقد وتعد الرهن والرهن وبهما مع الرهن او تعد الرهن والرهن جازا تعد العقد العقد الرهن الرهن جري على كل رهن جري ولو اطلق العقد والرهن بالرهن وتعد الرهن بان اشتراط رهنها حاشا تكون العقد الفلاني رهنه اعدا حاشا المعين والمقدار الاخره عدا خرا شيع الشطرا وان اطلقا فان تساوى الدين لم يرد كل نصف من الرهنين رهنه اعدا حاشا اذ اختلاف الدينان ففي كون كل نصف رهنه اعدا حاشا اذ التساوي على مقدار الدين جهان والتعد في الاشياء كما لو اطلق الرهن على كل كالتعد ابتداء في الاحكام **الفصل الرابع في الرهن** ويشترط فيه البلوغ وكما ان العقل وجواز التصرف والعقد الاختصاص فلا يصح من الرهن بان يهاجر ولا الجنون ولا السفيه ولا المجنون وطيلة عقله ووقته وان العقل والتسكون والتأتمم والتمتع عليه ولا من المكون ويجوز لولي الطفل رهنه اذا انفق له الاستعانة مع رعا القبطه كما لو استعده عقدا الطفل فادان لولي صلاحه او يترك للطفل ان لا يستعان لولي صلاحه او رهنه على ذلك الذي كان للطفل اموالا محتاجة الى الانفاق من ماله في مركب انعامه او يكن له ما يفي لولي في ذلك فاستعان للافانق عليه او حفظها من انتفاء والقصر عليها بما لاه انتصت قيمتها بهزل او مخرج او نحوها كل ذلك مع كون الاستعانة اصلح من غيرها بعضا وكل ذلك في الطفل في سائر من ذكرهن القاصص في جواز استعانة لروص من بالغ القبطه وتعتبر بضم الرهن جري في ما يجوز اذ اضره انه لم لو بعد المامون وكان وضعه يدان لا يجوز عليه الرهن من رهنه الرهانة جازا رهنه اصلح ما اصلح **الفصل الخامس في الرهن** ويشترط فيه ما يشترط في الرهن حال اخذ الرهن القاصر الرهن حال ما ذكره من رهنه الرهن يجوز اذ مع القبطه كالرهن يرد عن الرهن الى اجل مع عدم مفسدة عليه ذلك ولا يجوز مع عدم القبطه كالاجن انقراضه مال لولي عليه اذ مع القبطه كالرهن جري في مال من غيره او حوا او غيرها ونحو ذلك فافرضه اخذ الرهن عليه حفظا والولي له في الاقراض على اقراض من التقوا او الشهادة عليه حكمه جري في مال لولي عليه يستحكم اقراضه بالولاية مع اذ مع القبطه القاصه وان كان حكمه في حكم الاجانب يجوز له الاستعانة من مال لولي عليه مع المصلحة للولي عليه ذلك محسنا **الاول** اذا اشتراط الرهن على الرهن في عقد الرهن لو كانت لنفسه او غيره ففي بيع الرهن عند حلول الاجل ودفع الرهن في يده عدل وفي اخر من الشوط المحلل جازا ولو لم يكن الرهن بعد ذلك لا يمنع من الالتزام بطلان شرطه وكالته فالبيع من المهر او الاجنبى رهنه الرهانة وانما قولنا لو كان الرهن الى دار شرطه بطلان الا اشتراط ذلك في العقد ولو مات الرهن ففي ذال لو كانت المشروطة زردا والمأشبه القاسية ان امانات من رهنه عند غيبه شيئا ومن رهنه عند شيئا او لمصلحة لا تقبل ولا اجالا يكون شئ ماتحت به مال الغير هو رهنه عده والرهن هو رهنه عند الرهن حكم ظاهر يكون تمام ماتحت به لطلقا من غير ان يكون الغير في حق الى ان يثبت خلافه ونحوه لا احتمال لا خبره به ولو لم يكن شئ

في رهنه الرهن جازا حاشا تعد العقد الرهن الرهن

في الفلّس

جميعا ويسميان بيه بعد ذلك جميع الثمن في البذل كما في العجبة لك مع الصلحة الا انه لا يستحب ان يقول علم نادري في الفلّس انما
 جميعا وان افقوا على ان الفلّس ليس كالحكم تبين غيره على الاظهر لا يختص الحكم بغيره ان تقاسر فان ادا احدكم غيره ما يريه الاخرين الحكم كمالا
 وتقصيه سقط اعتبار رضا ذلك ساكن من عينة الحاكم هو احد من قاسر اعليام غيره ولو وجد مترج بالبيان لا لا تروا كذا والى
 لم يجز غير المترج بذلك ولا دفع غير بيت المال وفيه ان الفلّس لا مع قضا الصلحة بغيره من حيث المترج فانه لا يريه
 من بيت المال على راي فان لم يكن في بيت المال ما يصفى الى ذلك ما نقده لولمك سمعته ولو جازهم ثم لم يوجد من يتوقع به مع الاخر فيست
 الاجرة من مال الفلّس ولا يجوز تسليم الفلّس الى المشتري الا مع قرض الثمن او كون المشتري موصيا بحيث جرت عادة بتسليم البيع الى المشتري
 الثمن او رضا الفلّس والرضا جميعا بالتسليم قبل القبض ولو قاسر ان قابضا ولا يباع اموال الفلّس الا بقدر المال الا مع قضا الصلحة فلا
 ذلك اتفاق الفلّس والعلم على غير ذلك ولو كان بغير ذلك الية من يشتري ذلك المال بازيد مما يشتري به اهلها ارسل الحاكم اليه فغير
 بالحال ولو لم يوجد باذل الثمن لم يجز اخراجه طلبا للصلح الفلّس الا مع رضا الفلّس بالذات ومع رضاه الحاكم له ان كان على التقدير على
 الى التزم من غير تأخير وكان واحدا وامر القسمة بغيره ولو تعسر القسمة لقلته وكرهه جهلنا التأخير مع الحفاظ الى ان يجمع ما يمكن من ذلك
 اذا امتنعوا من اختيار القسمة بغيره منهم الا بعد ذلك القسمة فليست قسما الى ان تمكّن ولا يتوقف القسمة على العلم بعد وجوبه من غير العلم على
 الموحدين منهم ولا يكونون باقيا متجزئين على عدم ذي حق غيرهم ولو حالفنا ثمان الاموال اجنبت الحق في مصرها الى الجاهل لا انارضا
 الجاهل حيثما هو غير القسمة ولا يحاط اختيار الا على من جهل في قته على الاقرض منه واداءه لا يجز الفلّس ببيع داره وكذا لا يجز
 اليه لخدمته من قسمة ولا ياضطر اليه من ثلثا لبيت ولا في ذلك من الاستثنائات في المدين يتم بها افضل من قد راجعت منها وكذا
 لان لم يكن اقوى هو الاقتصار على مقدار القسمة من ذلك كل دون ما كان للشر في اموال الفلّس في الاستثنائات لانه هو حق الفلّس
 صحيح البيع وقد شئنا منها كالذي رتبنا لم يشتر لم يملك ولا في ذلك من الاستثنائات بين كون الدين طاعة او مباح او معيب
 كان ذلك شري شئنا من الاستثنائات لم ينف الفلّس لم يبدل لصاحب اخلافه ان اذ وجد له قسما جميعا الى الفلّس بعد بيع الحاكم وامرته
 اياه طالب بزيادة تمام بيعه بربطه العقد ولو اتفق المشتري الفسخ لم يملكه ولا جاز بطل استحقاقه ولو كان البيع جازا من جانبه لا يباع
 تخياره وهو وجب الفسخ في جميع الفسخ ولو بيع المشتري بالتمكين منه وبازم وقسم نفقة الفلّس ومن يجب عليه نفقة وكذا كونهما يحب
 عادة امثالهما في الفلّس يوم قسمته والروعي نفقة زوج القسمة ولها الرضا ان لم يكن له كسب كاف بنفقة نفقة عمارا ولا يتوقف
 من الرضا ولا وطأت بعض من يتوقع عليه انتمالها واستجمعه منه او قسمته من الفداء ولو مات الفلّس قبل الفداء الواجب كفنه
 ومصارف دفنه على حق الفداء هسما **في الاول** اذا قسم مال الفلّس لم يملكه غيره ومقت حقه بالقسمة ولو سبق في ذمة الفلّس
 بانه يقضى القسمة تقسم الاموال بين الظاهر وغيره على المحصر على الاقوى ان لم يكن فالاموال بين الظاهر والاخف هادقته المدينين
 بقية الفداء ولو تصرف احد الفداء في انتقالها الى القسمة لا يفي بقية القسمة للعين في تسليم بدلهم من اوقية قرضا وتعكروا في ذلك
 ولو لم يكن متغالبا بغيره للعين عن ملكه كان مضويا موقوفا على الاجارة ولو زادت بقية ما اخذه احداهم عارضا اذ اذاعة الجميع الفداء باس
 وكذا لو حصل منه ثلثا الثمانية اذ كان على الفلّس دين جائده وموجبه لم يدخله للوصلة شئ في قسمة ماله كما اذا خصه غيره بين
 الحال قبل العمل لربده قبل قسمته على الاقوى ولا في الحل في قسمين الحال لا في المال وبين الحال لا سقاط الاجل على رغبته على
 حصته من الفلّس وان كانت القسمة على اقل الارض الفداء **الثالث** اذا جازع بالفلّس الغير المحتاج اليه لخدمته لم يلزمه قبل القسمة حلا رشييه
 عدله الحق عليه او لم يرضى من الفداء على الاقوى في القسمة الفاضل الى الفداء ولو اذاع الى ان لم يرضى على غيره ولو اراد الفلّس ان
 العبد يرضى فذمت جازة ولو اراد ذلك بشئ ما تعلق بحق الفداء بغير الارض هاهم ولا كان كسبه لهم لكونه كسبا لا الى حين الفسخ فزيد
 من قيمته ولو كان الجاهل والفلّس عن غير ماسو الفداء ولو كانت جارية العبد على الصلحة للفلّس عن القصاص الى ان يفي ماسو كسبه مستحقا
 للفداء لان مبيئان على ان القاتب في العمد هو القصاص الى الفداء بغيره ما قبل الا فارقا قاتبات هو الاول ولا يعمد الى الثاني
 بالصلح على الاول يشاءكم بدون الذي حاكم لا يجوز حبس المدين المسمو فليسا كان او غيره من ذمة طاعة ومعصية اذا كانت
 احصاه ظاهر كمال الجهر للامانة من ذمة ولا طاعة وبها حسا وبكل من موافقة الفرم وتصدية لذلك قيام القسمة ذلك ولو خف
 المدين والفرم في الاعتناء والاشارة كان لعمال الظاهر هو الحاكم بالتسليم صان اذ ان حق الحق وادعوا الحق بهادوا كذا فبعد بدله
 وان امتنع فخر الحاكم من جلس حتى يوفي في حق ماله ورضعها بين غرضه ولو لم يكن له اداء الظاهر وادعوا له احصا فان علم على ذلك بغيره
 بذلك وان فقد هادوا كان لعمال باعنا يفي ان لم يلقوا كان سل المدعى والاحس في رويته عشا والاظهر علم وتوقف مجلس

فالمحجز

١٧٣

جمع كثر صاعدا وان دبت بالندد ونقير بفتح النون في الشك في الخروج منه من افترجهم كمن يلو على وجهه من وجهه الم حكره ولو حاض
من خرج الاناث وانهم فيخرج المذكر كمن يلو على الثاني في اوصافين نرسد وهو ان يكون مسلما الى المرحا فاعلم ان مسلما الى مائة فافق
وجود هذا الوصف فيه يلو على ان لا يخرج دفع اليه ماله كان او فاسقا على الظاهر وبصفت تقترنا لما لا يلو على غيره ضرورة عدم
الاختصاص ملكة لولي الا ظهوره في جميع الوصفان كان المحجز فيا سواه فقد اجمعوا او الرشد فاعتادوا اليه فقط ومنه لو ان الرشد في
عليه ولو طر في الشر وتجدد المحجز والعينين ستصدا ولا فرق بينهما ذكرين الذكر والا في التحق ولا بين المحجز والعينين ولا بين الوضعية
الشرعية لا يجوز لولي جدي حق اوصافين انصرف في مال من كان محجورا عليه بغير ان لا يلج عليه دفعه اليه سواء اخرج ام لا ويصل الرشد
بالاختيار بما لا يلو على انصرف في المصلحة في المصالحات وتحتفظ من المصلحة في ماله على خطا ماله والحق في الاناث بانها
الان يحصل العلم بالرشد لا كذا كذا الظن وبقيت الرشد في كل من الان كذا الاناث والحق في بشارة وجلس عليه ان وجعل امره في
ثبوت في الاناث خاستر دون الذكر والحق في بشارة اربع في الصغريات وكذا اربع خاف في قول مشهور لا يحل من نظر ولا يستبان في الشهادة
عند الحاكم حكيم اذا كان ذلك لحوط واما الجون فهو محجور عليه من جميع الصفات ما لا كانت او غيرها مطلقا كان او دونها حال عدمه
واما الفرق فهو مجموع من الصفات فلا تنصرف في ماله اذا كان المولى من غير فرق بين الملية منها وغيره ما حق الطاعة لغير الوصية وتحت
من الكيفية طاعة محجور وبمضون ان كره المولى ذلك كما نرى في وجهه انا المريض فقد اجمع من الاصحاب بمنع من ان يملك المحجز الزمانة من
الملك والاعتراف عندو عليه في وقت ان يحجز المريض بحسب من اصل الترتيل ليس المريض عليه من اسباب المحجز واما وقت ان الوصية فيها من المصلحة
اجابة الوتره وجمع الزمان مع عدمه فلا اختصاص لولي المريض بل يورده مطلق الوصية من جميع صدرت ومريض واما المفكر فقد عرفت ان
واما التمسك الذي هو موصوف للماله في غير الغرض الفصحى عند العقلاء والوجوه الاخرى باصالة فهو موجب عليه من الصفات للماله فيكون
في عدم المحجز على ملكه الا في الماله وان لم يكن له ملكه الا صلاحه والقيمة ايضا وليس من الماله في الحركات موجبة الصلة التسمية عليه
عونا كالا يوجب ذلك مرفوع صفات الغير من الصفات المستحبة والاولى في كمالها والدارس والزوج والوكلاء العارة والطعام المحاسن
واعلم ان القول بالمضطررين فكيف يوافق ما يتردع عذابه ونحو ذلك حيث يكون اصله لامة على الطرق العقلية وكان على الوجه الاثن
بالمال والاربع في ذلك الفرض فقد عرفت مقلد من متوسط في خير سبها الا يبدل صفاته من الماله في الارشاد وصلاحه قد
ودون من كماله في التمسك بجميع ما عنده وبما يتردع عليه بغير فرق ومن التمسك والتبليغ صرفا للماله في الاطعمة الغريبة التي لا يليق بها الرجوع
بله ووقت وشروط وصفتهم ان صفات التسمية لا تخص بها كان الصفات وهما وانما بالاولى على كل ما اشعلت بالعين اياها في نعم
جميع منها لا يملك الماله في طاعة غيره ولفظها دخلها في قراره بالنسبة خاستر وما يوجب اختصاصه في المحجز في جميع عوض العلم في الجوز
اقراره بالماله في السند السبل في ما قبل المحجز او ما عده وليس هو مملوك لبايعه ولذا يجمع من البيع والخير وهو كاله عن الغير وكذا نفسه
بذن الولي واما زمة الاحصاء في المحجز اذا حجب التمسك بشهاده والى جميعه عند انقاس **الفصل الثاني** في احكام المحجز وفيه
مسائل **الاولى** ما كان وحدانيا تاما في السند المستند له في المحجز والرق والمرح في الاجابة فيه الحكم الحاكم في اذ في ماله في الاشياء
واما المفكر فقد عرفت ان كونه محجورا عليه على الحاكم وزوال الرتبة او الرتبة من غير ما رادها التسمية في ثبوت المحجز عليه حكم الحاكم او ثبوت المحجز على
سفه وكذا زوال القول بالظواهر ما عده وقت في ثبوت المحجز والى ازال على حكم الحاكم بل يثبت بظهور سفه وزوال بظهور رشده نعم لا يشترط
الامور في عند الحاكم احدها وحكمه باتباع الثامنة ما اذا وقع الشان كالمولع المحجز عليه بما لا وافقه العوض وقض العوض كالمصلحة
باطنه ولو لم يرفع العوض فيه وجوده ويدر بغير تغاضي في العوض فان كان موجودا اخذ وان تلف كان تقصير اياه بلان صاحبه
مالا يكون محجورا عليه كان المالك لا يضمنه المحجز عليه حتى يبدل محجور ولو كان حين الاقراض ما هاهنا مقصود ففي هاهنا القاصد لو كان في
التملك كالمضطر وتبليغ العوض في بلان صاحبه لو اردت في حال كونه محجورا عليه ويستقله عنه وهو قاصر فان كان الخلف بغيره فلا
تقريب لغيره وان كان يتقيد بغيره من القاصد في حال كونه محجورا ولا تولى القصاص العمان في صورة جعله في اذ يلو على مقصود ولا
في صورة عدمه في حال ولو كان اذ يلو على مقصود في حال كونه محجورا في حال القاصد مع التقيد والتقريب وحكم العارية في ذلك كما عرفت
وفيمن القاصد ما يتلف من الماله بغيره في اذ يلو على المالك في استيلائه عليه **الثالثة** اوزان القصور في محجز ثم عاذا صر محجزا لغيره في اذ يلو
فك ايضا محجزا وبغيره وبه وهذا **الثاني** اربعة مقتضى اصل عدم سلطنة احد في غيره كقوله لا يلو على الصغير المحجز المظفر
والرق والاعانة في الميت فاذا يلو على الماله في المحجز المقتضى ان لا يلو على الماله في حاله لان الماله في حاله انما يلو على غيره في حاله
من الماله واما في حاله والاخوة واما رب الاوين ولا اوين المحجز الرضا عيتم ولا يفرق في كذا في حاله الا بال قبل منها مستغنى في

التي هي في السابق من غير كمالها انما بقدر مفسد من دون وقوف على اجارة الاخر وشاؤا لو كانا الصديقين من غير قصد
 فنفوذ تصرف المحل وفساد تصرفه لا ينافي والعكس ان الرجوع الى القرعة الى تعيين الحاكم او بطلانها جميعا وجوب اعتبارها الاخير وان كان الاول
 لا يخلو من قرعة الاحتياط لا ينافي فيكون لا يشترط في ولايتهما العدل على الاقرب بل الاقرب عدم اعتبار الايمان وان كان التصديق بالمعقود
 بحكم الموثق يعمى بهما الاسلام فلا ولاية للاب المحل الكاذب على اولاد الحكم باسلامه وهل يثبت في نفسه قوتها وجود الصلح او يكفي فيهم
 المفسدة او لا يمتنع في مناهجها وظهره الظن وان كان الاول حوطا وامام يبلغ قامة لا تمسده عقلا حتى يفي كونه الوكيل في الدماء والحقا
 فوكل انهما التلق ولكن الاحتياط باستئذان الحاكم احداهما في الضرر فانه ووكيله احدهما لا يثبت له والاعمال ادرى بثلثات اولاديه عليه في
 حال جونه وسقط زعمه العقل وشره ولو ادعى وقوع العقد من في حال دور جونه وادعى للشوى وقوعه في حال عقدها والعكس
 لم يبعد تقديم مدعى العقد وادعى التصديق في ولايته عليه فادعى الاول المحل اهل الاظهر ان افضل سفهه بصرف الحاكم ان يجعله بلوغه وشبهه على
 الاقرب ان كان استئذانه الاوين حوطا وكل اليمين على الاقرب لا يمتنع في احداهما عند اجتماعها عليه ولا يمتنع في التصديق في الوصية
 بذلك والاثبات بما يقتضيه قولنا وصية واثبت في جميع امورى وما كان من الشئون ونحو ذلك مما يمتنع في غيره من حكم الوصية احداهما
 مع وجود الاخر على الاظهر ان كان الاحتياط احسنا ولو تعدد الوصية في كيفية الامساك ان كان الوصى واحدا فان شرط الاحتياط مع ضرورة
 الاعتناء وان وجوب الحكم بهما من غير موضوع حتى سبقتهما مع موافقة الغلبة ومع الافتراق بطلان التامع التامع كالوصية في احداهما
 بالاجارة والاخر لا وهما مثلا ولو اجتمع وصى الاب المحل فوجوا وجهها كونهما وصى احداهما وصى الوصى كالمصنع للموصى
 بالاجارة مع عدم الحاكم ولا ولاية على من لا يترقب الدلالة ولا ولاية على الاقرب لا يمتنع في الامام عليه السلام وهو من فقهه فعلا
 علموا على انما على كونهما غير حريص على الدنيا وياسما ولا تحيا بين الناس شوقين نصبه على ما مومن ويكون مقدرا لولايته بما لا يمتنع
 فلا يصحدا من ظلم وامره ومورد ولا يمتنع في الحاكم من قبله ولا يمتنع في الحاكم من قبله ولا يمتنع في الحاكم من قبله ولا يمتنع في الحاكم من قبله
 يجوز من غير سعي البلوغ والعلم من مهابات ولا وصية له ولا واثبات في ولايته ولا يمتنع في الحاكم من قبله ولا يمتنع في الحاكم من قبله
 ملكا كان او غيره ويجوز للمالك سبها كماله لا يمتنع في الحاكم من قبله ولا يمتنع في الحاكم من قبله ولا يمتنع في الحاكم من قبله
 الحاكم اخذ معاوضة لمواضعه لم يمتنع في الحاكم من قبله ولا يمتنع في الحاكم من قبله ولا يمتنع في الحاكم من قبله ولا يمتنع في الحاكم من قبله
 اموال اخاصه على وجه الغلبة دون سلبها ما ذكر على الاصول ان لم يكن اقوى في نصرة الوصى الحاكم والعدل الغلبة بطلانها
 بل يميزهم من اهل الصلح مع وجود صلح واسلم والملك لا ولاية على مملوكه صغيرا كان المملوك او كبيرا حاله او بمجوزة شرعا او سفهه في جميع
 الامور والمال يترد لافصال والاوقاف والطلاق الحاصصة ترك حكم التصديق في الاحكام الخمسة الا في حكم الرشيد وليس في بيع العلم
 كالنحو ونوع فان استطاع التمسك بحب عليه الاثبات بقرينة وليه يمكن من مصادره على حب شانهم دون ان يسلم التصديق اليه بل يولى هو
 مصادره عليه بقرينة من يتولى ذلك ولا يتوقف ليعلم من ان الولى لو كان عليه حجج مند وكنك بشرط كونك لشدة في حال رتبه والاخر
 يقع كونه ماليا ولو اجمعت التسوية في مند وكنك ساوى مصادره مصادره او قصر عنه لم يكن الولى مند منه ولو كان زائدا عليه كاهو
 الغالب فان كان من اكسبه سفر بقدر ما له التفاوت لم يمتنع الولى ولو قصر في عليه الا مقدار ومصدر المحضر ان لم يكن ممكنا ان
 التمسك قبيل مصادره ذلك ولو قيل لا يتحقق في هذه الصورة ايضا كاستقامتها ووزع دفع اليمين مصادره على المعارف لم يكن حبيدا
 كان عليه يدل ما يتوقف على رادة اياته بالقرينة البدنية كماء الوضوء والنسل ونحو ذلك التمسك المستمر بنقله التمسك
 واليمين ونحوها من التصدير سواء كان متعلقا بغيره على كالتزك والافعال الغير المتوقفة على فعل المال والعبادات البدنية ونحوها بل يلفظ
 الوفاء بما التزم به بدل للثمن ومن لا موال كالحصنة لا يصدق في نفسها وكذا اشغالها بما يصدق عليها ولو حشرت زينة الكفارة والاخر
 ان يكثر الصوم عند كونه احد ايضا في القرية وان كان جوارا يكثر بغيره فيما يتوقف على المال لشدة اليأس بغيره لو استحق التصديق الفصال
 على من يرضى عليه او على مودته جازا لا يصدق في المدة في جوارا عنده جازا تردد والتصديق الفصال لا يجوز له الصوم على استحقاقه بل يرضى
 لوليه استيفاء الفصال عنده كمال التمسك بغيره في بلوغه حتى يكون محجورا عليه بعد مصادره في الباطل ولا يصح عليه البيع
 الذي يمتنع وان كان موافقا للصلح الا باضعا الولى ولا يمتنع الولى المالى الذي يرضى عليه للاضعا وانما لم يكن الاحتياط بغيره ذلك والا
 فالاحوط التمسك ولو لم يمتنع البلوغ اختبره ولزمه تسليم المدة
 التمسك بغيره وشدة من يمتنع مصادره بقصد بلوغه للا
 خبا وان كان على وجه الغلبة

كتاب الضمان بالمعنى لغة الشامل للحزب والكفا للتلف في ذاته عند شرع التمسك بماله ونفسه والعقد المالى بشئ التمسك
 من عليه الضمون عند مال ومن كمال عليه بدعي في اقسامه لا يجازى القبول باللفظ لا كاشف عن الزم من جازى لفظا مع مراعات
 لفظ القبول لا يجازى التخيير الموقوف عليه لا يقع اساقه الاخرى المهمة مقام لفظ لا يقع كانه في النطق مقام اللفظ على الوجه
 ان لم يكن اقوى ويجوز اشتراط الخيارات لكل منهما مع تعيين المدة على الاظهر من جهة في شريعة الضمان باقسامه ذلك ان يقع الكراهة
 كل منها في فصل **الفصل الاول في الضمان** بالمعنى المختص الذي هو العقد المالى لا بد من اربعة على الضمون عند مال والكلام
 فيه في مقامات **الاول في الضمان** فلا بد ان يكون جازا في الصفة صلا واختارا فلا يصح ضمان الصبي ولا الجنون ولا المجنون عليه
 لسفاهه باذن الولي مع العبط ولا العقل لا يصح ضمان الضمون له بان يتبع به بعد طلقا بحج عنه ولا المولود الا بان موافقه ولا المعسر على
 الضمان ولا على العاقل ولا الفارز ولا المبرم ولا التكران ولا المكروه وان اجاز وايدى زوال المانع الا الكره فان اجازته بعد زواله لا يكون
 معتبرة ولا يثبت الذم ولا الاضرار ولا الضمان فيمنع من اربعة خلة كانت وذات بطلان لها الزوج ايم لا ولا يقع من العاقل ولا الكافرو
 المجهض من اجتماع شهوره ولو تنازع الضمان المضمون له في وقوعه في حال من ضمان الضمان وعنده لم يثبت احدهما علم او بالبينه ونحوها
 تقدم قول من على الضمان فيمنع من اربعة خلة ولو تنازع عاقل اصل وقوع الضمان فقدم قول منكره فيمنع من اربعة خلة ولو تنازع عاقل
 في وقت يتبع به بعد عقد لا يفسى الا ان يشترط ذلك في الضمان ويرضى به المولى المستحق في الوفاء ما لم يمتنع من مال والاروس مطلقا له
 او صحرى كسب العبد وان شرط ولو اقر العبد في صفة اشتراط كون الوفاء في كسبه العبد قبل ما كان يتجدد شره من الكسب ويعد
 وقيل يصح ضمان ما قبل الاستيفاء من كسب غيبا لوجه تطاعا للعقل كسبه ولو اقر العبد قبل ما كان له اداء لم يثبت على المولى المستحق ولو اقر
 العبد مال الضمان حال الوفاء في حق الزوج به على الضمون عند المولى وان ادى بعد لفظ كماله في حق الزوج لم يرد المولى ولو اقر
 المالى بشرط فداء مال الضمان من غير تملك لا يفيط المولى في الضمان بل عليه اداءه من غير وفي صحرى بعد ولو اقر العبد
 ضلتي بعد لوجه في شرط الوفاء في حق الزوج من غير فرق بين اطلاق الضمان والضمون عند ماله او ماله كمالا في شرط الوفاء
 ولا يشترط في الضمون عند كمال بل لا يفيط في الضمان عن الصبي والجنون والتخلف في العقل والمولود ايم والتمسك ولا لا يثبت
 علم الضمان بالضمون له ولا الضمون عن غيره بغير عتاقهم كمالا في كسبه كماله في الذم لطلاق واحد هذين فيكون التفرقة في الجمل
 يتبين كونهم في حق الوفاء لغيره في شرط الضمان والضمون في حق الضمان ولا يصح ضمان الضمون عند لغيره في شرط الضمون
 عند ترك الضمون عند الضمان ومنع منه بعد وقوع عقد لا يفيط في الضمان عند الضمان في حق الضمان في حق الضمان في حق الضمان
 به وسقط المطالبة عن الضمون عند الضمان عند احيانا كان ويستأجر عليه ويوفى في حق الضمان والضمون له جرحا وسقوط
 حطابته عنهما بامر ذي الحق الضمان في حق الضمان بامر الضمان عند الاذاتهم من اربعة اقسام وضمان استحق الضمون بترك
 الضمان من اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 مؤثره ستره في مال الضمون بذلك المقدار استحق في حق الضمان وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 عند اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 الا ان التمسك في الجمل لا يكون احد في حق الضمان وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 الضمون له بعد اداءه وفي شرط اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 لم ينفذ على لفظ الوفاء في حق الضمان وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 في حق الضمان وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 وفي حق الضمان وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 الضمان وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 الا ان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 او لا يثبت وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 الضمان حال اداءه في حق الضمان وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 بعد اتمامها في حق الضمان وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام
 كالتسليم في حق الضمان وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام وضمان اربعة اقسام

في الجمل

في الكفالة

فليس له ما يملكه من الشيء الصحيح الاستطاعة الخايرة على قول غير صحيح في جواز الكفالة بالصحيح المحض وتوكلت على الله تعالى في كل شيء
ولا بالانسان الذي لا يملك الكفول ولا على من لا يملكه ولا الذي عليه غيره على الاقرب كذلك لا يقع الكفالة بغيره بل بالغير ويشترط في صحة الكفالة
رضا الكفيل والمكفول لمدون الكفول على الاظهر الاستهلال وانما المكفول المستر الجسد لم يكن الكفيل نفسه منفردا وجب رضع الكفالة وتوكلت
شجرة صاعدا على الاظهر مع الاطلاق كقول حنيفة ولا فرق في انجابيل من كون تلم الاجل في الاصل او في الكفالة او في الكفالة في وقت
كون تمام الاجل في وقت الاصل او في وقت الاجل كونه معلوما مضبوطا على الاحوط فيبطل العقد عند جواز الاجل والمكفول المطالبة الكفيل
بالمكفول على جملته ان كانت مطلقا ومجتمعة بعد الجهر لم تكن غاية الاجل وقتا لا حضا ولا تراكا لظاهرة الاختصاص حيث يطالب بالاختصاص
فان سلم تسليمه انما قد خرج من الوحدة ويرى من الكفالة التسوية تسوية المكفول عند تسليمه لا بالاراء التسليم التام هو التسليم في بله الكفالة
عند الاطلاق وفي الوقت المكان والشرطين فما العقد اذا عين مع عدم مانع للمكفول من التسليم ولو امتنع الكفيل من اخذ الكفولة في وقت
حبسه لمحاكم حتى يجبر او يؤذى ما عليه رضع المكفول لم يأخذ ما على المكفول من رضع الكفيل ولو رضع الكفيل من اخذ شخص كان
لذلك وجب الكفيل الى ان يجبر على الاقوى شمس ان حديثا في الكفيل ما على المكفول من المال لم يأخذ حضا فان كانت الكفالة والاداء
جميعا والاداء خاصة باذن المكفول جاز ان الرجوع بما ادى الى المكفول لو كانت الكفالة والاداء جميعا ما بين المكفول فلا رجوع له
ولو كانت الكفالة باذن دون الاداء فان قصد بالاداء التبرع فلا رجوع له على ما حكى من احضاره لم دون قصد الرجوع فان كان مع تمكن
احضاره فلا رجوع له وان كان منه تمكن من احضاره لم يسعد استحقاق الرجوع والاحوط ان الصلح عند موته لم يكن الحجب في الزام الكفيل
المكفول كان الحكم المعتبر به واداءه في الرجوع عند الكفالة ان لم احضره كان على كماله بل لم يرد الا احضره
دون المال ولو قال على كذا ان لو احضره وجب عليه ما شرط من المال لم يجز في الرجوع والافادة التقدير من علقه من يد صاحب
او يد كسبه فله ان يرجع المكفالة من وجوب احضاره واداءه ما عليه سواء كان الطلق كاملا او قاصرا ولا رجوع للطلق الكسر على الظاهر
بالقبح ما افسد من لواحق الطلق احضا المطلق لم يكن على الحق ان يما داء ما على الغير ولو اختار الاداء في سلطنة ذي الحق على المال
بالاختصاص تردد والعكس ما يشترط لو كان الطلق بالقبض فالاداء المطلق احضاره او دفع الدين رضوا به سواء كان القتل عدلا او شبهه عند
ولو كان خطا لم يكلف دفع الدين لا على ما قلناه ولو لم يرضه ولا حتى بالدينه واراد الاختصاص لم يكن الطلق لا متناع منه اذ لا يمتنع منه في وقت
الى الدين فله ان يرجع من انقصاص من المطلق في وقت كون القتل عدلا ولو تمكن في الدم من القاتل بعد اخذ الدين من المطلق وقتها اليه
ولا رجوع للمطلق ما انا به بسببه طلق الى المطلق ولا اؤثر على الاقرب ولو كان الحق الذي على المطلق بالقبض ودفع قضا او مال الى
المطلق بالدين على ما نأثرت عند الحاكم ويشترط في صحة الكفالة ان يكون المكفول معتبرا على الاقوى لو قال كلفت احد هذين الرجوع وكذا
لو قال كلفت زيد او دافعا لقلت زيدان لو اثبت رجوعه ومن لواحق اديان مسائل **الاولى** اذا احضر الكفيل المكفولة
المكفول قبل الاجل لم يجز على المكفول ان يسلم على الاقوى وكذا لو سلم في غير المكان الذي اشترط التسليم فيه لان يكون الاجل والكافة حقا
مشروطا للكفيل فحسب ان يرضع المكفول له التسليم مع احضاره وسلم الكفيل المكفولة في زمان او مكان لا يمكن للمكفول ان يسلم عليه فها
لحق ذلك لغيره الكفيل وكذا لو كان هناك ما عمنه من استحقاقه من جبره ما روي في الشائعية لو كان المكفول فاشاء ان الكفيل اتاه
ان عن مكانه ولو كانت الكفالة نصا انقضى عقد ما يمكن الذهاب الى المودع سواء كان عالميا لم يملك الكفالة وتجدد ذمته بعدها وسواء
كان قد تجاوز زمانه الفصل **اولو** كانت الكفالة مؤجلة اخر بيده لو ان الاجل المقدار المذكور ولو كانت غيبية منقطعة لم يكن الكفيل
بالاختصاص وقع نفق موقوف على المكفول من احضاره واداءه الى جبره اربابا الكفيل بالمال فعلا او بغيره القبول الى ان يمكن الرجوع
فليس له الاضطرار والاداء وجب للاضطرار الاخير فها من رجوع من اخذها ذلك منها ان لم يكن مهربا للمكفول بتدبير الكفيل والزامه بالمال
ضلا لكان من شرط الكفيل **الثانية** ان يرضع المكفول لا على الكفيل الا على الكفيل لا على الكفيل لا على الكفيل لا على الكفيل لا على الكفيل
فاذا قلتم قولنا في الكفيل احضا المكفول مع المكان ولو سلم ذلك في الزمان الكفيل بالاداء الى اقل افاة المكفول له الدين على قدر
وعلى الزمان فلا رجوع على المكفول مطلقا ولو ادعى الكفيل الاداء المكفول للمال او ابرأه من الحق وقت من ذلك انكر المكفول قبل
انكاره به حيث يمكن للمكفول ادعاء كلفه من الميراث وتوكلت على الله تعالى في كل شيء
الثالثة ان يرضع المكفول له الدين على قدر ما يمكنه من الاداء على الاظهر رجوعه بعد الكفالة اذ قد تقدمت وهو اقرب من العقدان وتوكلت
فصل في التسليم عن نفسه في الكفيل لا رجوع له ولو كلف رجلين رجوعه تسلم الكفيل الى احدهما من رجوعه الى الآخر فالحق المستقر بانها
المكفول يرى الكفيل من غير قسرين فتوكلت على الله تعالى في كل شيء ان كان الاختصاص لاستيغاره الحق وان كان للشهادة على غيره

في القسمة

١٨١

حقه الج والاجارة ونحوهما ولا يصح ان يصرحوا بالصلح عليه المصالح عنه عدتها من الصلح على ان يلم من جميع الجهات كالا يصرح
على الشتر كالتفدية من الاعلام الشخصية ونحوه واسماء الاجناس وغيرهم ولو كان احدا من صاحبين عالما بما يريد ان الصلح عليه من
الاخر في وقت حق الصلح على اهل العلم العالم الجاهل بالدين والجاهان والاظهار ان كان الصلح باطل من نحو كان رضاهم لنحو الجاهل بزرع
مسواته حق الصلح ظاهر باطل باطنا لا يقطع في الواقع شيء من نحو ولا يثبت بغيره لانه من مقدار ما على ان كان مساويا لنحوهما
ان كان دينيا لا يوجب الصلح عليه لو كان نحو عينا المالك بعد انكشاف الواقع اخذ القاتل ان كان دينيا لو كان القروض مجانسا وروما
قبض واستيفاهة فكان دينيا ولو كان القرض مساويا لو كان عينا او كان الصلح باطل من نحو ولكن مع رضاهما الصلح ظاهر باطل
وان كان الصلح باطل من نحو او مساويا لم يرضه لنحو الجاهل بالدين الا على نعم المساواة مع الصلح وان كان النسخ عالما بعد ان كان
جاهلا بغيره لا يوجب الصلح عليه ان كان الصلح على مقدار نحو او دونه مع وان كان على ان يرضه مع رضاهم بالصلح مطلقا مع مع تقدير
نحوه من عدم الزيادة مع ظاهر او يفسد باطنه ان الصلح جاتا مع بشرط بل من ان يكون جها ويزم ما يذكره فخصه من الشرط
التامه ولا يجوز لاحدهما النسخ الا ان يشترط في الخيار فيه لهما الا حدهما الى امدلا ويقع على فخره فيلزمها مع غير شرط والاكمل في حق
الصلح وشرطه شرط التعاقب بين العوضين على التخصيص المتعاقب في البيع حوا محض لا يذوقه من احد هما اعتقادا لنحو الصلح على ما
عرفت الثاني على اعتبار كون العوضين عينا بل هو صالح لقل الاعيان والمناضع وبار الله فخره يقطع المناضع بينا ومنفعة
حتى لا يكون ذلك في الصلح الشريكان في بدو الشتر على ان يكون الرجوع والتحسين على احدهما والاخر اساءة لم يرضه في حق الصلح المتعاقب
ولو اشترط ان الرجوع والتحسين على احدهما والاخر اساءة في حق من عقده لا يرضه لغيره لانه لا يرضه ولو شرط في حق من عقده الشتر
ان يكون في حق الشتر والعقد جميعا ولو لم يشترط شيئا من ذلك بل الصلح على ذلك عند رداءه ما نفع الشتر مع بل لا يشترط ولو اشترط
على ذلك عند رداءه فما انما اشترط من غير شرط في حق من عقده ان الشتر كذا لا يظهر حق الصلح على احدهما الرجوع والتحسين او احدهما
الجاهل بهما او احدهما عا او احدهما على الاظهر وهو ان كان بعض المال دينيا وبعضه عينا او جميعه عينا او دينيا ومثل الصلح المذكور الصلح
على ان يكون الرجوع لاحدهما والتحسين لهما او التحسين على احدهما والرجوع لهما او كان معهما درهمان عاها او ادعى الاخر احدهما كان ذلك
درهم ونصف في حق احدهما ما بقي لا يتصرف في استحقاق مدتهما من الدرهم التام حلف على عدم استحقاق صاحبه منه شيئا مع بعضه استحقاقا
كأنه ما على نفع استحقاق الاخر لغيره سواء رجع دعوى الى دعوى كل منهما نصف الدرهم معناه او مضافا الى ان تخصيص احدهما او احدا
وقسمه الاخر بينهما نصفيهما مما هو حيث كان مدعي احدا الدرهم بغيره كذا على الاشاعة ولو ادعى على الاشاعة استحقاق جميع الدرهم
على الاخر في شتر وفي تصفية احدهما بينهما ان تكون له من القيمة ونحوه من وجوه الرجوع فلو كان لاحدهما بيتان دون الاخر او كانت
بيتان احدهما اجمع بيتا الاخر فتمت فلو كان الدرهم بيد هاجبها واما ان كان بيد احدهما او يد ثالث فالظاهر ان يتصل بينهما
ان كان في مدعي الدرهم كان القول قوله بينا الا ان يقيم الحق البيت مقدم وان كان يد مدعي احدهما فان قام مدعيه على استحقاقها
البيتا ولا حلف مدعي احدهما على عدم استحقاق صاحبه للثالث فاحدهما او والاخر لا صاحبه ان كان في يد ثالث ان كذب ما حلف لهما
واقترع به ولو ان صدق احدهما فتم قول من صدقة بيمينه مثل الدرهم فيهما وذكر الدرهم والديناران والدينارين والمال من بينا ولو
كان مثل الدينارين المذكورين المتحدون ولو ادعى انسان دينيا في نحو دينارا واهترج الجميع ثم تلف دينارا فان كان شيء من المبلغ والتلف
الوجهي لا يقدريه فمعه ودل على انها تعلم ما لو دعيه في حق من كثر شيء من المبلغ والتلف فمعه ولو ادعى في ان له بيتا واذا راد
كون التالف من احد الدينارين معينا ان التالف من حصة من لم يعلم كوز من احدهما معينا اعطى صاحبه للدينارين دينارا ودينارين الاخرين هما
نصفين والكل لا يرضه بشرط التالف فمعه على ذكره الفرج السابق فلو كان يد الدينارين من مالان اعتزعا على وجه لا يرضه احدهما في حق
كان التالف على نسبة الدينارين لو كان لاحدهما ثوب بعشرين درهما والاخر ثوب يثلثين درهما اشتبهتا في حق صاحب الثلثين مع
العشرين في حدهما فمعه منها فمعه ثوبان نصفان فمعه ثوبان جميعا وعلى صاحب الثلثين ثوبان نصفان على صاحب العشرين في حدهما
الثلثين في حق هذا الحكم في الثوبين غير هذا الثوب من الكثرة المتعددة وغير الثلثين والعشرين ثوبان بعد فوج عقدا الصلح احد من
مستحقا للغير في حق الصلح ان كان العوض خصا على الجارة المال فان جاز مع وان رده بطل او كان كذا او دفع شيئا مصادقا لغيره لا يطل
بل يرضه وقد دلل على ان الرجوع على المصالح مصادقا لكل ولو بين احدا العوضين معينا فان كان خصا غير مستحق من الاخرين
وان كان كل واحد منهما العوض ولو ظهر في الصلح غير الاشباع برفق ثوبان خيارا برفق ثوبان ولو صلح على ان يصار بعد تصفية الاخرين
حوا او حصة للغير مع ردا للمالك غير عوضا انقص من ذلك جهان ونحوه الصلح مع كون كل من العوضين عينا او منفعا وحقا او ناقصا

في الصلح

وكذا أخذت أرباب الطرق قد صنفوا في العري ويجوز لكل المدعى الاستطراق في الطريق لما أتت عليه على أي نحو شاع من طريقه وكونه يتصل بسلكه كان
 أو كذا في وجهه ولا يفتقر فيه من المارة ولو سلك الطريق لما أتت عليه لسان كل أحد أن ذلك السلك ولو جعل الطريق المقطوع مسلوكة كان جعل الطريق
 في ذلك موضع الحاجز من لو سلكه مارة كان كالمدعى يجوز له الرجوع فيه من سلكه مارة ولو سلك فيه مارة لم يكن له بعد ذلك قطع على الآخرين
 كان لا يوجب جواز الرجوع ما لم يجر من ذلك بوقت نحو من استقروا الأثر ولا يجزى على الشوارع العامة ولو قطع أحد لا يفتقر فيها أحد الناس فيها
 شريعته ويجوز للجولس في الطريق إذا لم يضر المارة ولو جعل أحد الطريق مارة فمات عنه بعض ذلك المقطوع من الجولس وجاز لغيره الجولس في
 ذلك المكان ولو لم يكن إلا أن ذلك المارة كان قيام الأثر عنه بغيره أو بغيره فمات عنه ذلك المقطوع ولو سلك أحد الطريق فمات عنه ذلك المقطوع
 في ملكه كان لا يفتقر فيه المارة بل على من هو متصرف في ذلك الطريق من غير أن يكون له على الآخرين في جواز صلح الحاكم عن ذلك مع الأعداء المارة وتروى
 تروى في تلف على أحداث الشاحح ونحوه ويجوز في ضمان الحادث للتلف نفسا كان أو مالا وجوبه أشبهها الحكم ويجوز للحاجز الرجوع
 بنحوه فيقال أحد جاز ولو فورة أو نحو مع ملكه المارة ولا يجوز مع الأضرار بأحد ما من أحدث شيئا من الرجوع بنحوه
 مقروبا المارة كان يحكم النصب وجب على الحادث التمسك في وجوبه والتمسك في وجوبه ولا يفتقر فيه المارة ولا يجوز في ذلك إلا بغيره
 المستقيمة في الطريق لما أتت عليه سواء كانت تلك المارة أو غيرها من الأسماء كانت الباب الأخرى في المارة واستلزم ذلك
 باب في الأمانة صيرة المارة فمات عنه بسبب جعله مارة فمات عنه بسبب جعله مارة فمات عنه بسبب جعله مارة فمات عنه بسبب جعله مارة
 من غيرهم باب أو طريق ودش وأجرح باب أو طريق وسأطاطا ونحو ذلك لا بد من جميع أربابها صريحاً ونحوه ويشاهد الحال من ذلك
 الحديث مقروء به لما كانت كسباب الباب لغير الاستطراق وهو متى لم يكن الطريق المارة من ملكه إلا ما يملكه المارة في إطلاق ذلك تأمل عاماً
 سلم حيث تكون المارة من ملكه لم يصبها حياة أو أضرار ونحو ذلك مما إذا كانت باقية على الإباحة فلا وكرات مملوكه بعض أهلها فمات
 المقطوع على أن مائة سنة تقع الجمل بالمائة حكم ملك الجميع ولو كانت مملوكه بعض أهلها مثل المارة في الباب الأخرى يجوز التصرف فيها
 كيف يشاء ولا يجوز لغيره التصرف فيها إلا بغيره حيث تكون المارة من ملكه لا يراها يجوز له سلكها من السكة فمات في بعضها بسبب وداعه أو غيره
 موقوفة على العموم ولا يجوز له كل ما يوجب منع الناس من المارة أو تصرفه بذلك يجوز فتح الرزاق والشباب على الطريق لم يجر
 المارة بغيره لأن أربابها إذا كان من جازبه ولو يقره المارة أو يشره بنحوه لا يجوز ذلك مما إذا كان خلف ذلك الحاجز والمصلحة المعتبرة ولو
 صالح أحد من أهل الطريق المارة أو غيره فهو لا يوجب رجوعاً ونحو ذلك جاز على الظاهر من قوله لا بأس أن يكون من
 المارة لو كان لسانه ذات باب كل واحدة لا يفتقر فيه المارة جازان بغير الحاجز الذي يفتح بينهما بالبحث بغيره من الحاجز
 فهاهنا الذين في المارة المارة وسائر المارة لا يفتقر فيه المارة في الطريق المارة ودش ونحوه بغيره لأن أربابها جازبه
 إذ هم الزموا بالآثار التي في بابها ولا تشرع مع استيذان الحاكم على المارة ويزعمهم رعايا الحاكم مثل صاحبها أن المارة لا يفتقر
 يمكن كونه ملكاً لبعض أهل الطريق على التسوية على الاختلاف وكونه باقياً على الإباحة تتبعه الأحكام الظاهرية كونه في ملكه من كل ماله
 ما من باب وصدا الطريق فلا يوجب الرجوع كان من باب إلى آخر الطريق فلا يدخل في المارة الذي له جهة صد الطريق في جازبه وهو ما كان
 باباً في ذلك الطريق فلا يوجب لكل أحد منهم إحداث باب مما يلي صد الطريق ولا يجوز له إحداثها مما يليه بغيره من سلك الباب لا على أحد
 ولو سلكه بغيره في جهة صد الطريق لم يقطع ذلك حصراً بل جاز به ذلك فتحها التماس من قبل صد ذلك لا غيره فيسقط ريثب لغيره لو أوجب
 بعض أهل الطريق لا يفتقر ودشاً من كل أهل الطريق منه ولو سلكه من الطريق لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة
 في يجوز منه من ذلك ولو سلكه ذلك ودش من جاز على إحداث ودش بوقت جازبه على أن لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة
 يمكن أقوى الشائفة لا يجوز التصرف في الجدار المحقق شخص بطرح رأسه خشب عليه نحو ذلك لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة
 ثم يفتقر لجانبه وإذا كان لدفعه خشب على جائطه جاز لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة
 والباقي فإن ظهرها إلى كونه مرفوعاً أكثر من المارة على الظاهر والأثر من جهة صاحبها لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة
 البتة والحمد ونحو ذلك لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة
 الوضع إذا كان جديده صريحاً ونحوه ويشاهد الحال ولو صالح على الوضع ابتداءه أو بغيره الوضع جاز ولو لم يكن به صد ذلك الرجوع فيه
 والأحوط في الصلح قبل الوضع تعيين مقدار الموضوع ووزنه وطوله والمشااهدة له ولو كان الموضوع على قنطرة فمات ما كان الظاهر جاز الرجوع
 عليه وإذا كان الموقوف مع القنطرة لوقفه كالأحوط تركه ولو كان رفقا خاضعاً للصالح على الوضع مع الموقوف الثالث عشر ما أتت عليه جازاً
 تستوفى اليه من جميع الجهات لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة لا يفتقر فيه المارة

في الصلح

في الصلح

في الصلح

ومقتضىها تصديق بكذا لو بكذا عن البين وان نكل احداهما لم يثبت له الحق في حلفه في اخرى فاختار الجميع ولا أساس يقع الحائط في ذلك
المذكور في تميز لخصاص احداهما بوجه قوله هل يجوز قصد يقضون بسبب كماله فقال ببناء احداهما وبناطل جلع داخل طرف في بناء احداهما
ودخول ذلك بالاختصاص بدينه وقلة يقضون بدينه من ذلك بالاختصاص في غير ما ذكر من البيت والدين ومن الجمل في ان ذكر البيت الذي
يعلم من القصة ما ورد من القضاء بل الى معاداة القطبان لمجرى العادة فلا عيب في بيع فضاء العادة في ذلك بل لا يجوز
لشريك في الجمل والغرب في غير ما تقيف احوال خشيته وفيها الا باذن شريكه صريحاً او على يد ائمة هذا الحال سواء كان الصلح مقصوداً
ام لم يشر اليه في اخذ التراب لترتيب الكعوب في ذلك ان كان شاهداً حالاً فانه لا يفتي بالبيع الا ان التربة تظهر فيها اذا كان لشريكه
لغيره وجوز ان يحوط ذلك في جوار كل واحد من ان يفي بالخير بعد اذ لا يقع هذا على الحائط المشترك ولو كان يقع فله عليه بيع الا بالاذن
ولو اذ لم يفتي الحائط المشترك حايطة دار كان او حايطة فستان او خان او حمام او نحو ذلك لم يجز جاره على عمارته بل يجزى من المشاة في غير
من اذ لا يستحق منهم على الات سواء كان لا يملكه لم يفعل الا في رافته ولا يفتي له الجار ثم لو نصق لشريكه بسبب امتناع
من كل من البائنة اكثر من اذن في بناء الشريك ومعدن في الحاكم واجبر على اتمامه وتوقف بناؤه على امره في الشريك في الشريك في الشريك
المباشر في ذلك ولو كان ان الذي عليه اساس الجمل ولو كان اساساً لحدود الجمل فقط مشتركاً بينهما لم يثبت ان الحق فيهما
للجاء ولو كان احد الشريكين الجمل بغير استئذان صاحبه مع استلام البناء التصرف في ذلك كله جواً وكان للآخر بقضه مع دفع الارش
ان كان الأساس وبعض الألات لم يثبت ما لا يمكن ارضي من ذلك في غير جميع ما ذكر في الجمل في سائر الاماكن المشتركة من ذلك في البيت
والتي ونحوها ولو انشرف حايطة على البناء لم يجز صاحبها على تقصده اذ اعلم ان الشريك في البناء على تقصده ولو كان عللاً لئلا يتقصده
لا يجوز لغيره صاحب الشل ولا العلو على الجمل الذي يملكه الا ان كان احدهما ملزوم بالآخر لا يشرط في بيعه لزم ولو كان احدهما
سابطاً استحق وضعه على جداره ونحوه لم يجز لغيره احداهما على جداره ولو هدم احد الشريكين الجمل المشترك بينهما بغير اذن شريكه وجب
عليه اعادة ما كان وكذا لو هدمه بغير اذن شريكه في بيعه لزم اعادة ما هدمه كسر الجدار بشرط عيانه وفي التوب بشرط عيانه
وامثال ذلك ولو اصطلح الشريكان في الحائط المشترك بينهما على ان يبنيوا ويكون لحدودهما اكثر مما كان لقبل ذلك مع الصلح ان كانا في
عوض من الشروط ولو اعملوا بشرط الزيادة لاحدهما في بيعه لزم من غير بيع ولو طلب كل من الشريكين في الجمل تقصده على الآخر
جازوا الا في ذلك الحائط استمرتا فاشترطت صاحب الشل والعلو في جدران البيت لم يكن لاحدهما بغيره ثم قوله صاحب البيت
بيمينه لو كان زاعماً بعد اذن الفرض كان القول قول صاحب الفرض بيمينه الا اذا اقام صاحب الشل البيت على اختصاصه بوجهه ومشاوكة
معه فيها ولو تنازع في السقف الذي بين العلو والسفل لم يفرق بينهما ما لم يكن بينهما قطعة بغير اختصاص احداهما بهما ما سقفا
الفرق فلو لم يفرق قول صاحب الفرض بيمينه السقف مشتركاً فخرجت اغصان الشجرة الى ملك الجار لم يجز على الجار اقتطاعها نعم ودخولها
في هوائه فلا اعتراض وان لم يكن له ذلك كلف ما لا لا غصن قطعها الى ملكه او قطعها من جداره وجب عليه لئلا يحددها الا لا يقطعها
حتى يتصرف بغيره من ابي البيع الحاكم في بيعه على القطع او العطف باشر هو ما يراه صاحبها من العطف القطع ان لم يمكنه جاره فان سقفا
الحاكم باشره ان الهواء عطفها الى ملك صاحبها ان لم يقطعها ثم لو كان صاحبها لا يقطعها من غير اذنها لا يجوز ان يقطعها
بكرانوى يحد مباشرة القطع حتى يحد الحاكم الا ان يقطعها بغير اذنها لا يجوز ان يقطعها من غير اذنها لا يجوز ان يقطعها من غير اذنها لا يجوز
العطف خمسة اذ لا يفرق في الاختصاص في ذلك ولا يفرق بين الكثير والقليل ولا بين الرطبة واليابسة ولا بين اغصان الشجر وسعف النخل ولا بين
الجوار وفيه لا بين الذرد والبستاني وغيره او لا يفرق ذلك في وقت مدة ولا غصن في هوائه كان ملكاً بغير اذنها لا يجوز ان يقطعها من غير اذنها لا يجوز
استحق على ملكها اوجه مثل ما يفرق في هوائه في حكم الاغصان الحايطة لما لئلا هو الجار في بيع الصلح مع ملكها على ائمة الاغصان
والجمل في هوائه وطرفها على قائده لا يجوز تقصده المدة ومعدا الزيادة وان كان الجوار يملكه لا يجوز له ان يقطعها من غير اذنها لا يجوز
الاغصان صاحبها لعله لم يقطعها حياً جواراً وطرفها على قائده لا يجوز تقصده المدة ولا يقطعها من غير اذنها لا يجوز ان يقطعها من غير اذنها لا يجوز
البيت لتعمل في الجمل والفرغ فهو هو لا يفرق بينه والعلو وانما عدا الدرية فان كان احداهما بئنة او قصت عادة قطعية بوجهها لحدودها
لو اشتراكا فيهما وانما كان ظاهرهما قدما كونهما صاحب لعلو قضي بهما بيمينه والا فاعاد حكم بهما سواء كانت الدرية موضوعة
على ارض صاحب الشل او كونهما للدرية في ذلك التسليم في عمل الشئ من طائر او نحوها او في غير ذلك من هذه المسئلة
لو تنازع في ملك الدرية بغير اذنها او تنازع في شوبه بحدودها اكثر من جدار واحد ما عدا شياها وجلا ولا حددها عليه جمل او غيره على
بيتا حددها وبها الى غرة الاخرى ما شئت في ذلك فاقطع البيت ولو العادة القطعية حكم بهما انما يستلزم مع عدم ما يحكم بغيره في ظاهر

في الشركة

٢٨٥

الحال يكون له بمنزلة مع فقد ايضاً الفان وقسم بينهما **الثامن** يجوز لصاحب العمل الجلوس على السفط الحال بينه وبين السفط
لو كان مشتركاً كيدته بين صاحب السفط والصندوقان المتعارفة الغير المتعارفة بالسفط أما الشركة كغيره فلو تدخّل في شأنها كان الشريك
المتأسس عنها اذا صالح اجنبى عن التمتع وح تافكان الصلح بانن المنكران وتوكلا لا كان يتزعم ويرجع بما أدى في صورة الاذن ولو
صالح الاجنبى المتدعى لنفسه لكون الدعوى المطالبة صح بينا كانا المتدعى واعيا اعترف بالمتدعى عليه بالحق قبل الصلح اذ ما كانا
الاجنبى بثبوت الحق في ذمة المتدعى عليه لا **العاشرة** اذا تنازعا متقايين في احداهما وارضا لآخر او بين رضىهما او في رضىهما فالحال
كانت بينهما الامع البتة لاحدهما وقتما العادة القطعية بهما ومع العادة الظاهرة لاحدهما يكون هو منكر يقبل قوله فيها بمنزلة

كتاب الشركة

كتاب الشركة والكلام في ذمة أصول **الاولى** ان الشركة هي اجتماع حقوق ما فكلين فصاعداً في الشيء الواحد بالتحصيل
سبيل الاشاعة الحق من اهل الاعيان والمنافع والحقوق نحو العصاص وحق الولاء والحياة وغيرها وسبيل الاجتماع امام مرجع او عقد
او دلت وحياة منهما بفعل منهما بعدة كما فلاح شجرة او غراف فافقعة ونصب سكة كلفا ويثبت كل منهما الاصل الذي يصف عمل والوكلا
في النصف لا شريك في مال وكل صاحب حصة وكل اهل من الاثمان والمعرض يترج احداهما في الاخر فيجب لا يميزان تحققت فيهما التكريرين
ما ليكهما ما اختيارا كان المرح او قهراً والمدر على تقدير التغير سواء كان منشأه تاماً للمالين جنباً ووصفاً لا فحقق الشركة كيث ما
تقدر والتغير من اي وجه حصل حتى لو كانا مختلفين جنسياً كما تترج الذاب والدمى في الورب السبل فهو ذلك سواء كان عقد القرض
في نفس الامر او في الظاهر بعد حصول المرح وفي ثبوت الشركة في مترج القيمة كالتورثا تحجب العبد فحقها على وجه لا ينفرد
اوقيا الثبوت ومع ما علمت فية ما كثر فيها كانت الشركة على نسبة القيمة لا لزم الصلح على الاقوى ولا فرق بين كثر المال الذي بينهما
وعلا احداهما وكذا لا يجوز ما **الشركة العقلية** هي التي انشأها اربعة **الاولى** شركة الاكابران وتسمى شركة الاعمال ايضاً
كشركة الفاسين خطا وايضاً ويبيد ان تكون الاجرة لها وهذا القسم باطل عند غير الاسكا في مسائل الشق عليها واختلفوا في
او وصفاً وقد لزم في الشركة ان يكون كل واحد من الشركاء مالكة كالحياطة ونحوها او عمل اعتياداً لاجرة عليه كالحياطة في الراس ونحوه او في تحصيل
مباح كالاصططاط الاحتياط الاحتشاش ونحوها على الوجه المذمور والوجه الاشارة فهو سائر باسماها ولا يفتقر كل منهما
اذا ما حصل من اجرة مروج فان تقرر لاجران اخذ كل منهما ما يخصه وان لم يترج اربها الاصططاط على الاحرط فهو عمل واحد كل من
باجرة معينة ودفع اليها شيئاً واحداً من اجره ما تحققت الشركة في ثلاثين سنة او التورث على اربها او اختلاف على نسبة اجره ما
او وجه لا يملك فاعلم ما هذا المعامل الجمل اربها الاصططاط **القسم الثاني شركة الوجوه** وهي ايضاً باطله وفي قصورها
اقوال فالا شهر اي ان يشترك اثنين ووجهان هذا لتاسر لمال لهما بعدة لفظي على ان يمتدعا في الذمة الى اجل على ان يكون ما يمتدعا كل
صنفه يكون بينهما فيديجان وثوبان الاثمان والمفضل فهو بينهما وقيل هي ان يمتدعا وجبة الذمة ويقتضون بعمل واحد يشترط ان يكون
البيع بينهما وقيل هي ان يشرك وجبة مال او موصال او مال ليكون العمل من الوجوه لئلا من العمل ويكون المارة به لا يملك الى الوجوه
عليها وقيل هي ان يبيع الوجوه مال لخال يترج مع ويكون بعض البيع لوجبة بطلانها بالنسبة **الثالث** الاول عند صدق كل منهما ما على اتمام
الاستقلال بالنسبة الى نصف الشريك والواكز بالنسبة الى نصف الآخر والاول صدق ذلك صح وحيث تطل بيع البيع وشب الشاير اقول
عمله لا يوافق في البيع ويترج بطلانها بالنسبة الى اربها كذا في طابع ذلك عنوان لاجرة او الجاسة والا كبر ما من من ذلك القسم **الثالث**
شركة المفاضة وهي باطله عند ارجحيتها ان يشترك اثنين فصاعداً بسند لفظي على ان يكون بينهما ما يملكها ويحاط بها
بان على كل منهما مال من الاقوس من ارضها او مكان او دار او حصة في فقه من على ان يمتدعا في الذمة الى اجل على ان يكون ما يمتدعا كل
يصلح من وكاز لفظاً وكسبة تجارة بما لا يفتقر به مع استئذان اجنبى على كل منهما في حقوق يوه وشاير بال وجارية بترجى بها
وكذا في بطلان هذه الشركة بين كون الشراكين مسلمين ام كواكبين او اجنبى جميع ما يمكنه من جنس مال الشركة كالدرهم والدينار لهما
او كبر ان يسوفا قد رداس المال لا ولا بين ان يستعلا لفظ المناقضة في عقد هاد **القسم الثاني شركة الربح** **الربح**
وهي شركة الاموال ولا اشكال في فتحها وفتحها من كل شخص فصاعداً لا من اربها او من اربها وتقع مع التغير وعلى كل من الميزان
مسار الاجارة القول للثوبان فيكون انظرهما القول مع المرح من دون عقداً كانا يشتركان في الغير والتمام والرجح وتضمن سبيل
الا لا يفتقر كل منهما اجرة عملان لوجبة مع مروج مروج احداهما دون الاخر ليجوز غير المبرج ولا يستحق المبرج وكل في شركة لهما مصلحة

في المضاربة

بالربح ثم انكر وادعى انطلق في قراره اخذ بقراره ولو قيل ان كل واحد بعد طوعا لم يجد له قرارا لم يخبر بطلان ما كان عليه الشئ به
 لاحقا بالعارض بذلك لو كان الواقع كذا ثم انكر الشئ فمضى ذلك تأمل والوجه التسليم مع امكان ذلك في حقه وقام البينة بدوام العمل
 مع العمل ولو امتنع اقراره الاول فخر في تركه لظن بمطابقة الواقع لخطوه انظر تأمل وكذا في العمل ان يربح في تجارتهم ادعى الخسران وانطلق
 بعد ذلك صدق بيمينته بمطابقة العمل معهم الربح بغير ظهور ولا يتوقف على وجود ما ضاع الا ظهوره من اقرار اصحابه بالخلاف بل يخرج
 سهمه من الربح نعم يعتبر في استنزاه ملكه بقصر اس المال بطلان ما ضاع في تغيره على الملك بغير ظهوره وامور فتم الاستناد الى العمل
 بغير ظهور الربح من غير توقف على انضاض كافتة ولا غير ذلك ومنها ان يؤول الى الملك بعد ظهور الربح قبل الانضاض وانفرض القصر
 تمام العرض او هبوا وقد صدق به ضمن العمل بمقدار حصته من الربح ومنها ان يؤول الى العمل قبل الانضاض من ظهور الربح استحقاقه
 سهمه ومنها ان يؤول على الملك للفساد قبل الانضاض بعد ظهور الربح فلم يحق العامل على حقوقه انما المقام **الرابع في المولى**
حق وفيه مسائل الاولى العامل الممنوع من مال القراض لا يضمن ما يبتلع الا اذا خان وقرب ولو ادعى خلفه كذا او بعضا
 او الخسران قبل قوله بيمينته ما يثبت عليه التمسك او التفرط كما قيل قوله وان ادعى ايقاع الشره لنفسه والمضاربة وكذا قيل قوله عند
 الربح وعز ذلك هل قبل قوله في دعواه مال القراض في ملكه كذا او بعضا وتداول القول بغير بعيد **الثانية** اذا اشترى من يفتقر الى
 المال ما كان يفتقره وانفرض عليه سوا كان ان يضمن على النسب احكم من جعل وسوا كان العامل عالما بالخل وجاهلا ثم فضل المالك
 عن ثمنه شئ كان الفاضل قراضا ثم ان لو كان في الصدد زيادة قيمة ما اشترى لم يفتقر العامل شيئا لفقد الربح حتى يخصصه وفي استحقاقه ان يؤول
 على قول ان شبهها بالاستحقاق وان كانت في الصدد زيادة قيمة لم يفتقر شيئا من الزيادة بل يفتقر الاجرة ان قصدها ولو كان لشراء المذكور
 بغير ان رتب المال بين المالك مع ذلك لان ذلك لفقد الزيادة وقف على اجازته فان اذنته عليه وان رتب ذلك ان العامل جيل ليرب
 على ما بالنسب الحكم جميعا وكذا ان كان جاهلا بالنسب الحكم جميعا او جاهلا باحدها هذا اذا كان الشره معين للمالك ولو كان فأن
 وقع الشره للمالك ان لم يذكره رتب المال لم يقع فضوليا موقفا على اجازته ولو اشترى العامل من يذل للمالك تحفة فالظاهر حكمه
 شره من يفتقر عليه تمام **الثالثة** لو كان المال لا يفتقره الشئ العامل في وجهها ما كان باذنته الشئ وبطلان الشكاح فيها وبين وجهها
 وان كان بغيرها فكذلك على المظهر في ضمان العامل مطلقا ومع عدمه على المالك والحكم ما يفتقرها من المهر ويستعظم من المفسد وجهه لخلو من مال
 ولو اشترى العامل وجوه رتب المال الجري ما ذكره شره رتب وجهها ولو اشترى مملوكا عليه رتب المال ما كان باذنته الشره وسقط عنه
 وكذا ان كان بغيره رتب على المظهر **الرابعة** اذا اشترى العامل مال او غيره من يفتقر عليه ولو ملكه فان لو كان فيه ربح حين الشره ولو ترفع
 بعد ذلك لم يربح من اس المال الصحيح الشره والبيع جميعا سوا علم العامل بكون الصدد من يفتقر عليه ولو ملكه لا اذا كان فيه ربح حين الشره
 الشره وانفرض نصيبه العامل من الربح وسوا الصدد في باقي القيمة المالك موسر كان العامل ومعه ولو لم يكن فيه ربح حين الشره لم يحصل
 الربح بعد ذلك باارتفاع السوق قبل بيعه فلا شره صحيح ويفتقر مقدار حصته العامل منه على المظهر في ضمان الصدد على العامل في الباقي
 ان كان موسر وجهان ولو اشترى العامل في وجهه فان لم يظهر فيها ربح كان كالواشترى في وجهه وان لم يظهر فيها ربح كان ملك حصته وانفرض
 الشكاح بينهما وكذا لو اشترى العامل وجهها ولو لم يكن فيها الشره لم يذكر ربح الا انه ظهر الربح في سائر ما اشترى به مال القراض لم يبدل انضاضه
 سهمه من ربح غير من المملوك ولو زادت قيمة ما شره ونقصت قيمة باقي عين المصداق لم يبدل ذلك لزيادة او نقصانها ولو نقصت شئ ولو كان
 في الصدد ربح وفي باقي مال القراض انقص من الصدد بقدر سهم العامل جميع ربح مال القراض ولو لم يكن في الصدد ربح فمضى
 واحتمل حصوله بغيره ليدفع له اذا زاد المالك ما ضاع من لم يكن له العمل الا منافع من ذلك **الخامسة** اذا اشترى المالك فسخ عقدا للقراض
 جاهلا بطلان الشكاح ففسخ سوا كان الفسخ قبل العمل وبطلان قبل انضاض المال وجعل وجهه ففسخ ما كان بعد ظهور الربح استحقاق العمل
 حصته منه وان كان قبله قوم المالك فان ساءل بالمال فلا شئ لولان ذلك عليه استحقاقه وان لم يرد سهمه وان نقص عن ذلك لم يرد له على عمل
 العامل لو كان عند فسخ المالك وعرض المالك ان يبيع مع ماله الممنوع من المالك فلو كان كالقولي في وجوب ان يبيعه فيما لو اذن له المالك
 وهذا الوجوب في الفسخ شبه كان المحذور في الاول فكري ولو بايع العامل بالمال القراض سلفا او شره باذن المالك عمولا ونصوصا كان
 على العامل اجابته من غير فرق بين ان يكون قد فسخ القراض احدها او فسخه بموت او جحون او لم يفسخ اصله ولو مات رتب المالك الى مال
 عرض كان له البيع وان منه الورث ولو فسخ العقد كان راس المال ذهابا والخالص فسخا وبالعكس في لزوم التبدل للمجانين راس
 المال على العامل فترده وكذا لو كان راس المال محصا والخالص مأكولا او راس المال منصف من الدواهي او الدائنة او لم يحصل منها اخر
السادسة اذا فاضر العامل غيره باذنته جميع المال ويضمنه هذا الشرع على العمل وقيل بشرط ان يكون الربح بين العامل والثاني

فذلك ان السقي والاستسقاء اللذان لا يدرى انهما في الواقع والحق ونحو ذلك من عمل القوامع وتعيينه لا باروا والآحاد والصيغ نصب
 الى اربابهم ثم ان ذلك وضع العويج على الجبل والارلات في بطنها العمل كالشئ للغير ونحو ذلك من حيث يحتاج اليه ونقل الترخيص
 تلك ما جرت عادة غالبها على كونها على الملك كوصار في موضع كونه من قبل على الملك لا في موضع من انقضاء العمل على وجهه انما لا يخلو
 في ذلك ان تقع اليد كان بمنزلة الاشتراك كما ان الاشتراط على الاشتراط ما لم يرد نفسه العادة فتح بعد ان يكون معلوما ان الاشتراط على الملك
 على نفسه معلوما فيجب بطلان المساقاة ثم لو شرط بعض على الملك او بقى بعضا على تسخير قبل المحنة لشرط لغيره كما يقع اشتراط الملك
 جميع ما يرد عليه ما لم يرد العامل ولو فعل العامل ما يجب على الملك من غير شرطه لان لم يشترط لغيره شيئا ولو كان باذن اشترط اجرة المثل في
 اصل العامل بشئ مما اشترط عليه واقضاه الاطلاق فيخرج الملك من تحت العقد بين الامتناع او ازام العامل اجرة العمل في وجهه غير ثابت
 الوجه لو شرط العامل ان يعمل ما لم يرد الملك منه جاز مع تعيينه في جعل الصيغة املا بالبيع او بالشرط ولو شرط ان يعمل للغير في الملك
 المحنة في العامل والعمل المحنة الخارج من المساقاة مع على الاظهر فيقتضيه وقوع الاشتراط على العامل ولو شرط العامل على الملك
 اجرة الاجراء او خروج اجرة من ماله من غير شرطه على باشره ولا في العقد اشكال الحامض في القائل ان بشرط عقد المساقاة
 حصة كذا من ماله في المساقاة كحصة الثلث اربع ونحو ذلك من غير فرق بين الشاوي والتفاضل ولو اخرج من كذا حصة بطلت المساقاة
 وكذا لو شرط احدهما ان يقر بالآخر في نفسه شيئا معينا لا على الاشاعة كالشرط مثلا وما زاد لصاحب جازا من بينه او كان لو شرط
 ثمة غلات او ثمارا وصية لاحدهما او لغيره ما لا يجوز ان يرد كل نوع محصيا لغيره من النوع الا نوع القمح القمح كالتصديق من التمر
 والوجع من الشمس والثلث من الزمان وهكذا ولو وقع النصف للعامل وسكت عن حصة نفسه حتى كان لنفسه النصف لغيره من النصف
 لنفسه سكت عن حصة العامل من قضي عن يكون النصف لغيره للعامل جميع النصف لنفسه كان متعاون حتى يبدى من كل النصف
 والنصف لغيره بغيره اصل نصد المساقاة ولو مال ساقية على كذا على ان التمر بدينان فان ظهر في عرفها في النصف فتح ولو ساق على
 بساتين في عقد واحد بالنصف من احداهما والثلث من الاخر وهكذا فان بين ما من النصف ما من الثلث فتح والاصل لو ساق على
 بستان واحد بالنصف فحصة الثلث في النصف لغيره ان كان النصف متساوية في الثمار ومجري للعادة فتح وكل العامل في حاصل الجو
 الثلث نصف المثلث من اختلف ان اراد النصف للمشاو حتى ليسا ارضا النصف للمعق فوجهان والحق ان نسبة النصف اياه على اربعين
 متساوية والمحنة من التبريد ان من حصة كل سنة والاصل في النصف في احد الشريكين صاحبان في زيادة على ان كان يخذله قبل
 المساقاة حصة والاصل في النصف مع الحصة من اتمام حصة من اصل الثابت قبل النصف وقيل نعم وهو الاخرى في المساقاة بالنصف في
 سقي بالفتح والثلث من سقي بالفتح وقيل لا فتح ولو قيل بالفتح لبيك ببلد هذا انما يكون في البستان فوطن نوع يسوق النصف وفي النصف
 والاصل في المساقاة بلوشة فيكون اشتراط في الاخرى في العامل مع الحصة في علم ذهبه وقضه لشرط حصة المساقاة ولم اوافق في
 مع حصول التفرقة دون ما ان النصف ولو فتح اصلا ولو حصل للعامل شيء فقد قيل ان لا يلزم الوفاء في الشرط بل يملك ذلك في الاصول ما شق
 لنفسه من ذهبه وقضه وهو حسن على تقدير ان شرط حصول التفرقة فلا يلزم الوفاء حتى مع عدم حصول التفرقة لظهوره في بعض
 التفرق او في بعض بعضها ان كان ظاهر شرطه انما يستحق للمالك في شيئا واستحقاقا ما بل البعض النسبة كان ظاهر شرطه ما هو المتبع
 والاصل بعد لزوم العامل لتمام ما شرط عليه فيجوز اشتراط غير الذهب الفضة من المهرض ولا تمتد ونحو ذلك على العامل من غير كراهية
 وقيل انما يشترط في العامل على رب الاصول مع الحصة شيئا من ذهبه وقضه او غير ذلك نحو ما جاز في الوفاء في ان هذا ما ذكره
 صورة تلك التفرقة كلا وبعضها على غيرها اصل ذلك السارد في احكامها وهي مسائل اربعة كونه
 نفس في المساقاة فلهذا اصل في العامل الجرة المثل ان كان جاهلا بالنسبة او قصدا لغيره مع عدم اكمال ولا يلقى لمع العلم بالنسبة
 وقصد التبرع بعد كراهية في ذلك بين اسباب الفساد وقيل يقتصر في ذلك ان كان مخلصا ففساد المهرض في نفسه من العامل ولا خلاف في
 الظاهر في الشاوية انما ساقير المهرض في بستان محصية من ثمر الاشجار ان كانت جارة قبل ظهور التفرقة بطلت الاجارة وان كانت بعد ظهور
 التفرقة بطلت الاجارة حصة معيشة مقدرة بانكسر او لو لم يعلم اشتغال التفرقة عليه او بالنسبة في ذلك نحو العلم
 بمقدار التفرقة وتعيين العمل في الاجارة او تعيينها بالنسبة في ذلك ونحوها مع عدم العلم بمقدارها على التبرع في الاظهر بطلت ان كانت
 الاجارة بعد ظهور التفرقة قبل بدو حصولها فان كانت اجارة بجميع التفرقة مع شرط القطع حصة كذا لو شرط القطع مع تعيين مدة
 بقاها على التفرقة وان كانت اجارة ببعض التفرقة مع شرط القطع او تعيين مدة بقاها فوجهان فيهما في النصف مع عدم التفرقة في الاجارة
 الثالث انما ساقية في البستان بكذا على ان ساقية على الاخر بكذا فلا يظهر انما ساقية في البستان بكذا على ان ساقية في البستان بكذا

فقال لو اوجد ساقية او على ان لك من حصته فلان النصف من حصته ثلث تحت المساقاة بشرط العلم بقدر نصيب كل واحد منهما
من اصل الثمرة ما مع العمل بالعدل فالمساقاة باطلا على المرفوع من مذهب اصحاب هذا اذا فرقوا المالكان في جعل الحصص العمل
فانما انشغلوا بالعدل وان جلا لرجح حصته كل منهما النصف والثلث ونحو ذلك مثلها فالمساقاة صحيحة على حصته كل واحد منهما لان العلم بالعدل
انفسكم فاعلم المالك وقد اعمل تحت المساقاة مع سائر المحتجبين في اختلافها **الحال** مستكره ظاهر العمل ان كان قد شرط على المالك
العمل بنسبة لثمن الخبز هرب وفوت بعض وقت العمل وان لم يشترط لو تبطل المساقاة بغيره بل ان يذل لاجل عمله بذلك فوضع اليه
الحال كرهنا على العمل ولجست عليه فلا خيار للساق وان فقد المالك عنه من حاكم او غيره فامكان هرب منه بظهور الثمرة باع من ماله
الحاكم اعد واللو من غير مقدار ما يستاجر عنه على العمل فان كان قبل ظهور الثمرة ولو لم يكن بيع من ماله فالتعويض فبوت بعض وقت العمل على
راي مشهور وعليه فلو لم يبيع وتعد الوضوء الى حاكم كان لسان يستاجر من عمل عنده يبيع عليه بعد ذلك بما انفق للعمل فادع على حصته
العمال ام لا بما يوافق التبع والا فلو كان يشهد على الاستحجار عنه وقصد الرجوع عليه بالاجرة ولو عمل المالك بنفسه ان كان مع امكان
من حصته الحاكم فهو مسترجع لا شيء لو امكن مع تعدد فان قصد الاجرة استحقها والا فلا وحديث يبيع تكون الثمرة لا شيء للمعامل ان كان هرب
فعل العمل وان كان جده ملجوزة علمه فما اوجب **المساقاة** اذا ادعى ربه الاصول ان العامل فاضل واسر فاضل والفرق فاضل
وانكر العامل في القول قول العامل بحجته الا ان يقيم ربه الاصول بدية على عواقبيه واذا ثبتت خيانة العامل بدية او اقر او نحوها لم يكن
ثوب الاصول دفع به للعامل من حصته من الثمرة نعم دفع به عما ادها من الثمرة التي تحتها للعامل ان يستاجر من حصته فمذكو
معدنضا التهمة كان المالك ان يستاجر امنا لئلا يكون عينا عليه وليس له احتساب اجرة على العامل ولو لم يكن يحفظ حصته المالك الحق
مع الاعيان فلو تسلط المالك على دفع به للعامل من حصته والارادة ما جوزه عامل تردد **المساقاة** اذا ظهر بعد عقد المساقاة كون الاصول
انتمر الساق قبل تبطل المساقاة ولو قبل تبطل على اجابة المالك لم يكن بعيدا على بطلان فجميع الثمرة للمالك كانت اجرة مثل العمل مع
جعله بالحال على المساق ان ظهرت الثمرة الا ان تكون الحصته اقل مما فاضل حتى لا مثل الحصته وقتها ولو قبل استحقاق ذلك مطلقا لم
يكن مستكره وكذا الحال على القول بالوقوف ان رد المالك لواجاز للعامل الحصته من الثمرة واما مع علم العامل بالحال لا شيء له مطلقا كما لا
اشي لفي صورة العمل بل ان تظهر الثمرة او تظهره تلفت ولو اقمتم الساق والمعامل الثمرة ثم طهرت الاصول للغير كانت الثمرة باقية لهم
بذره الى المالك وان كانتا فالتعديان للمالك بخير بين الرجوع على المساق لئلا يصيب بدله الجميع وبين الرجوع على كل من الساق والغير
بما تجوز بين الرجوع على العامل بالجميع في وجه لا يخلو من في المساق عند الرجوع عليه بالجميع ان يرجع على العامل بماله عن حصة
ولو تلفت الثمرة باجمعهما في يد العامل فاضل حصته عليه وكذلك حصته الساق ان كان الثلث على غير شرط العامل ونصده على تردد التفاضل
المشهور ان يقر للعامل ان يساق غير كان المساقاة لا تمنع الا على اصل مملوك ولو قبل بالبحر عند ذن ربه الاصول لو لم يكن بعيدا عن العمل
التساقاة خارج الاصل على المالك الا ان يشترط له كذا او بعضا على العامل لها شيء بملك كل من العامل والمالك الحصته المجمعة
لزم الثمرة بغير ظهورها من غير توقف على يد المصالح ولا التمسك بغير ان كونهما على كل منهما شرط بل هو نصيبه نصا ولو بلغت الحصته
النصيب من حصته كل منهما لم يكن على جملته اذ كونه ولو بلغت حصته احدهما النصاب وان انفرد وجب له كونه على صاحبها فالتعديان لآخر
الحال اذ يكره كسر الا نافع رضا على كسر النصاب او منعه من ان يخرجه من حاله ان الغرض بينهما كانت المعارسة باطلا سواء كان الغرض من المالك
او للعامل وكان الغرض له صاحبها صاحب الارض عند كون الغرض للعامل طائفة الغرض من ان يخرجه من حاله من نصيبه انما انما انما
اجرة الحاكم على ذلك فان بحر ان الحاكم كما بشره او من يزيله بغيره على الغرض على الغرض في كسر المعارسة بسبب القلم والاشيا
ان نقصت القلم او صاحبه كذا رضى جملتها مدة شغلها بالغير مطلقا وفي بعض ذلك بما اذا كان جاهلا بعيش المعارسة واما مع
علمه فلا اجرة لانه كما لا يستحق الغرض عند العلم بالحال رضى الغرض المملوك ولا اجرة الغرض من علمه بالحال وقصد الرجوع به لولا الاقرب
عدم الغرض في ذلك كالمالكين صود العلم والعمل انتم تحققت استحقاق الاجرة بما اذا لم يرضوا العامل بالثمن بغير ارض
ولو وقع صاحب الارض فيية الغرض لم يكن له الرجوع الغرض على ذلك كما لا يجبر المالك الارض على تهيئة الغرض بالاجرة انا مضى الغرض **الغنية**
بمستكره لو ضعف له على ان الغرض من غير الزير غير ان كذا اقيم مقامه من عمل لا انما على المالك عليه العمل بنسبة في ذلك التغيير
الما لم يشر بحسب فلو اختلفا قد رجعت العمل بالقول قول من كان يارة جيب ولو اختلفا بعد وقت المساقاة عليه دفع النسيان على عقده
والاختلفا في الزيادة قبل عقده من الزيادة بمسيرة واما مع الاختلاف في حصة بملك هو المالك فلو قصد المالك ان يحل العمل وقدم
الاختلاف وقد رجعت المساقاة على عقده فالحال المالكين العامل في انما دفعه في حصة من حصة من نصيبه بالثمن

في الودعة

٢٩٩

الاعمال وقبل شهادة على التكرار كان جامعاً لشرائط الشهادة وكان معروفاً وانتم اليه من الاعمال في موردهم الشاهد العين ولو كان العام اثنين للمالك واحد شهدا واحد على صاحبه قبل شهادته مع وجود شهادتها **الشرائط** عشر شريط يقع المسألة على

البلد من التجر وهو ما لا يسي كما

تقع على التجر

وتحفظه على

كتاب الودعة والحد في مقامات **الاول** ان حقيقتها الاستتار في الحفظ وهو شرط ولا يجب على احد قبول

الودعة من اخر مؤمن كان الودع او كافراً بل الا حوط تركه القبول مع الجزع في حفظه او عجز الوثوق من النفس بالامانة او ضعف الشئ

ضرباً في نفسه او مالاً او بعض المؤمنين ليسحب القبول مع ذلك نعم تلزم كفاية اذ ان توقف حفظ مال المسلم الودع على

القبول واما اعتبار الاحتج في صورة التوقف ان بدل الآخرة وحيث يجب كفاية كبره احد الآخرة عليه ولو توقف الايمان واجب مطلق

على القبول وجب على الا حوط ويترتب فيها الايجاب القبول ويقع بكل عبارة دلت على صحتها كما سويديك في هذا المال ياودعك اياه

واستحفظك وانبتك عني في حفظه واستتاره فيرا حفظه وهو وديعة عندك وما يشي بذلك لا يعتبر الميراث ولا الماضية ولا العلم

العلم ولو اتفق الايجاب القبول لغيره ولا على الجزع على التجر يتم بغير التجر احده على الا حوط بل الظاهر المشهور انه يكفي القبول خاصة

الفصل الاول عليه صرحوا الا حوط ان لم يبق هو اعتبار اللفظ فيه اقبه ولا تكفي الكفاية ولا الاشارة لفهمه الا من اخر من الا حوط

اعتبار الماضية من الايجاب القبول كما يستلزم في كل طرح غير الاخر من الودعة عنه من غير ايجاب لوجب القبول ولا الحفظ وان اكل

على الاطلاع ولو اوجب طرح فان قيل وجب الحفظ ما بها عنه والافلا وكان الا حوط عند الاطلاع على الايجاب هو الحفظ

الى ان يوصلها اليه وهو الا حوط فيما لو قبضها من غير ايجاب القبول بل الظاهر في ضمانه ان تلف لكونه امانة شريفة وبغيرها كما

في سائر العقود من بلوغ المتاعين في علمها ودونها واختيارها وقصد ما هو اكره المستودع على قبول الودعة قبلها من ماله

تصح الودعة ولو لم يجر حفظها ولا القمان مع اماله اياها بشرط ان لا يبيع على اعيان بعد زوال الاكره مختاراً والآخر الحفظ

باليد الا حوط ضمانها تلفت ولو لم يفرط على الا حوط يجب على المستودع بعد قبول الودعة قبضها وحفظها الى ان يرد حالها

سواء قبلها بعد او اذها والوجوب توسل لا يتبدل ولا يتغير فيه القربة ولو تولد الحفظ وتلف ولو يفرط في وجوب الحفظ بالقبول

قبل القبض ضمانها ولا يتوقف القبض على ان يجد ولو لم يفرط الا حوط ثم تركه المستودع والمالك حاضر عند دفعه منه المالك لذلك

يكون ذلك من المستودع رد الودعة ولا يضمنها ومع ذلك يفرط لا يترك القمان ولو تركها والمالك لا يضمنها كان ذلك شرطاً في

الودعة امانة لا يضمنها المستودع ولو تلفت من غير قصد من ولا يفرط ولو اذها والظاهر ان هذا من ان لم يترك من قبضه ولا ضمان عليه

سواء اتت عنها الظاهر من قرا واجبر على الدفع بنفسه اليه على الظاهر ثم ان كان اخذ الظاهر لها من تعريضه او قلير كما هو جها من الوضع

الذي عتبه الودع او اعلاه الظاهر يوجد على وجهه على بعضها على بعض ولو تمكن المستودع من دفع الظاهر وجب عليه دفعه ولو لم

ضمن ولو امكن حفظ بعضها ببذل البعض الاخر وجب له اهل ضمن البعض المكن حفظه دون الجميع على الظاهر ولو توقف حفظ الودعة

على ذلك فمن ماله جاز له الدفع بقصد الرجوع على الودع في جميع الودع ذلك وهو يجب عليه ذلك في رد واحد اشبه ولو توقف

على جميع البعض لدفعه على الظاهر او على الكل ودفع بعض الثمن اليه جاز ان كان مع امكانه ومطلقاً فمع تعدد المستودع ان كان له

ولو توقف دفع الظاهر منها على تحمل جزءه كالجزء وتلف الماله نحو ما يجب الدفع ولو طال الظاهر ان كان كرهها عند فطالب الظاهر

بالعين على جاز له بل وجب الحلف على عدم كونه عند صورة ما يخرج من الكذب كان يحلف على ان لا يسودع من فذل ويختص

في قبضه هو قسماً وجب له وكان ونحو ما هيها المستودع او يحلف على عدم كونه عند ونحو ذلك كونه في غير المكان الذي فيه

ولو تركه يخلط كاذباً لم يمت مع الجزع عنها بل ومع الكثرة منها ايضا على الظاهر ولا كفارة عليه ولو تولد الحلف عند لدفع الظاهر

ضمنها ولو اكره الظاهر على الحلف والتسليم فلم ضمن ولا يجوز اذ كذب غير الكذب من التحريات كسب الخمر والزنا وركه الصلوة ونحو

لاجل حفظ الودعة على الظاهر ولو اذها الا من حفظ الودعة شخص وبين حفظه وديعة اخرى لحفظه حفظا واحداً ولو ساء باعتر

بينهما الشرط الودعة من العقود بالحرارة فذلك من المتساويين في ضمانها قسماً من دون رخصة الاخر وتطابق في كل منهما واجوب ولو

انما ونحو ذلك ما يتقطع به لا يترتب بالرد ولا يثبت صارت لغير الودعة امانة شرعية في الودعة المستودع ان كان الانفساخ

طرف الودع وفي غيره في القام مستودع وان كان الانفساخ من جانب الامانة الشرعية كغيره من كل عين حصلت في غير الفعل بل يمتان

في الوكيلية

٣٠١

التقليد صور رجوعه على جازله الزجوعها عليه مع قصد ولا يتفق وبينه القاصرين طفلان كانا رجوعا ووسعها اربعه ايام ومن ثم انما انما
 ولا يصح رده الى من سلمه اليه بل الى وليه نعم لو كان على المال مع ملكه القبض اتلف قبضه لم يخطو الاصال الى الولي فلا ضمان عليه ولا يصح
 استيعاد الخاصه ولو استوعب واصل في الخطأ لا يثبت ضمانه القاصر انما قصود المستوعب العاصر لا لا يثبت له حتى يرفع القاصر انما يصح حفظ
 الوكيل على عجزه العامة فيلزم عند ظهور اماره ان كانت الاصل الى ذيل الممن ودها الى المال مع تميزها وانما اعدل عن عليها ولو كان ايضا
 في الصلة لا يجب ان يشاهد ان مال الوكيل لم يوصل الى الخطأ في الاباء الى المال مع جعله مطلقا ولو زاد ما وجب عليه من اعيان والتعيين
 وانكشافه كذا وبعضه من ثلثات المستوعب فجاءه من غيبه اماره ان كانت مالوت لا الاصل والا الاستها رضى في ضمانه ذلك فلو كان وانكشافه
 القاصر اذا اذن ذلك في عجزه عن قصد في خطا ولو ان الوكيل كان هناك شاهد ولا فاعول ولو ان من عجزه عن
 اذا ادعى المودع عليه العلم بالمال طريقا لخلل فعله على العلم وجب له الوكيل في المودع مع الطالبه من ذم من يقوم مقامه من كمال رضى و
 ويحكم المانع من ردها على كذا في المودع او فاسق فاجرم ان كان او كذا في ضمانه او كذا في الوكيل او اوجس من ردها في الخطأ
 ورضى عنه بما يخصه المودع او من يقوم مقامه فالزمه ما كان من جهته من انما من قبض المودع ولا يجب عليه تحمل ثلثات الخطأ ما عجزه وجب
 الذي توريه ان طالبها الى المال فهو لا يصح في وجوب ردها الى المال مع ما كان من ماله مانع عطف او شرع عليه بائنه بائنه ان يزل
 المانع والمستوعب مطالبة الاشهاد على الزودا في المال مع انكشافه على الاثر في جملته ولو ارجع بعد ذلك المخذول ولو ارجع من قبض
 ومع العذر لا يصح له ان يرفع المودع احسان عنه ما كان علمه كونه مقصودا من امر ثم استرد المودع او من يقوم مقامه من وادى وصق وادى لم يجر
 لتسليم الى المودع العاصر لا من يقوم مقامه اذا اذاع على نفسه ردها ولو ان المدينه من ردها في ضمانه من انما من قبله ضمانه لا ضمان
 يلزمه ردها الى المال من عجزه والاخر سنة فان لم يجد من غير هذا التسترين حفظها وبين التصديق جاعا للمالك وبين الدفع الى الحاكم فيقول
 التصديق جاعا من ردها في ضمانه فلا كلام او سلم الى الحاكم فصدق بها فلا ضمان عليه لخلل الحاكم بان باشره والتصديق ثم ظهر الى الحاكم تخير
 بين امضاء التصديق فيكون له الاجر من بين نعم التصديق بالثبوت او القيد فيكون له الاجر للقيام ولو لم يوافق الحاكم بعد موت المصدق فلا ضمان
 وانه لا فرق فيما ذكر من كون الوكيلية بقدر الدهر او اقل او اكثر ولو كان الضا صبح المقتضوب بطلت ثم اودع المجمع فان امكن المستوعب من
 المالكين زهر التميز واداه وحفظ المقتضوب ان لم يمكن التميز فالشهر وجوب ضمانها الى المقتضوب المودع ولا يلزمه ما عجزه الا في وجب
 لزوم ربحه الحاكم كغيره في كل من الغاصب المقتضوب منه القصة او القسط مع عدم معلومية مقدار المقتضوب ليس له من الغاصب المودع
 بعد ان نصيب المقتضوب منه ما عجزه من الخطأ والفرق بين التصديق المقام الثاني في ضمان الوكيلية انما يجب في ضمان الوكيل
 الوكيلية انما من احد هما القيد وهو تركه ما يلزمه بطله بسبب شرطه في ضمانه ويجب قضاء العادة في كل ردها وبعدها ويجب
 حكم الشرع في تركه حفظها فيها هو انما لها تركه بطله بسبب شرطه في ضمانه ويجب قضاء العادة في كل ردها وبعدها ويجب
 فيه على تركه بطله بسبب شرطه في ضمانه ويجب قضاء العادة في كل ردها وبعدها ويجب
 وضعا في كل شرطه في ضمانه ويجب قضاء العادة في كل ردها وبعدها ويجب
 القصد فيها عجزه عن ان لا يملك القاصر خاصة وجهان او حوطها الاول ولو اخطأ في التصديق انما باه افقه من يسلم اليه من مودع او من يقوم
 مقامه فلا ضمان وكذا لو ان في المودع مع ما اذ ان القاصر عجزه في حال كونه مسافرا او ان لا يطلب لكلا ولا فرق في القاصر عند
 التقريطين كون شرطه على عجزه او غير عجزه او ان لا يطلب لكلا ولا فرق في القاصر عند
 انشدها في كل شرطه على عجزه او غير عجزه او ان لا يطلب لكلا ولا فرق في القاصر عند
 او اخطأ في عجزه او غير عجزه او ان لا يطلب لكلا ولا فرق في القاصر عند
 الضد في عجزه او غير عجزه او ان لا يطلب لكلا ولا فرق في القاصر عند
 انما من ردها الى المقتضوب المودع او من يقوم مقامه فلا ضمان ولا يثبت له حتى يرفع القاصر انما يصح حفظ
 بامور احدها ان يكون على طلب المالك في ايتها ولو لم يجدها ايتها له او عند مؤا لغير فلا ضمان الا انما قصدا لا كذا في راس الخطأ على اناس
 ويحكمه مطالبة المالك في طلبها من المالك في كل شرطه على عجزه او غير عجزه او ان لا يطلب لكلا ولا فرق في القاصر عند
 من عجزه او غير عجزه او ان لا يطلب لكلا ولا فرق في القاصر عند
 الجحى المصلحة الوكيلية كقصد حفظ المالك او متطلب على المالك عجزه او غير عجزه او ان لا يطلب لكلا ولا فرق في القاصر عند
 الاصل الثاني للعدوان ومن لم يملك ايضا خطا الوكيلية بالبحث لا يثبت من غير ان من لا يملك الا في المصلحة او في المصلحة

في الوديعة

اودن وكذا الخطط مال المالك بغير ان منكرهم ان الماشع او مال المستودع ولو اقيم المالك بغير اختياره فلا ضمان عليه كما لا يخفى عند
 الخطط باذن من المصدق عليه فخرج الكيس الوديعة عن مضمونها سواء اخذ من شيئا بعد تحريمه لا كما لو كان من شيئا لا يحل له ان يملكه لا
 الا اذا عارضة بغير المتع من ذلك ما لا يلحق عليه وفيما يملكه من مثل ختم الكيس قبل المصدق في نحو كائن مثل ختمه بغير ان يملكه لا يلحق عليه
 تحت الختم وكسر الصدوق ونحو ذلك من المذخور ولو كان الختم على المستودع لم يكن ختمه بغيره الا اذا كان ختمه بامر المالك ولا يلحق الكيس والصدوق ونحو
 بفتح الختم بغير ان يملكه لا يلحق عليه فخرج الكيس الوديعة عن مضمونها سواء اخذ من شيئا بعد تحريمه لا كما لو كان من شيئا لا يحل له ان يملكه لا
 خارجة لمحل زيارته كان متعديا خاصا ماسوا للغير او باذنه سواء كان له في الموضع او بغيره فخرج الكيس الوديعة عن مضمونها سواء اخذ من شيئا بعد تحريمه لا كما لو كان من شيئا لا يحل له ان يملكه لا
 ختمه بغير ان يملكه لا يلحق عليه فخرج الكيس الوديعة عن مضمونها سواء اخذ من شيئا بعد تحريمه لا كما لو كان من شيئا لا يحل له ان يملكه لا
 واخذ منها غير المتع من ذلك ما لا يلحق عليه وفيما يملكه من مثل ختم الكيس قبل المصدق في نحو كائن مثل ختمه بغير ان يملكه لا يلحق عليه
 لم يشترط بامر المالك ما اخذ بغيره من المذخور ولا يلحق عليه وفيما يملكه من مثل ختم الكيس قبل المصدق في نحو كائن مثل ختمه بغير ان يملكه لا يلحق عليه
 انصرف كانت عليه عادية وضمنه بذلك بخلاف ما لو نوى عند اخذ المصدق ان يملكه لا يلحق عليه وفيما يملكه من مثل ختم الكيس قبل المصدق في نحو كائن مثل ختمه بغير ان يملكه لا يلحق عليه
 فيمن يعلق الصدوق مما اعتدى في الوديعة فلا يلحقه ايضا وان لم يعلقه بقطع الضمان عنه موضع بدلهما من مثل ان يملكه لا يلحق عليه وفيما يملكه من مثل ختم الكيس قبل المصدق في نحو كائن مثل ختمه بغير ان يملكه لا يلحق عليه
 اخذ بغيره بغير ان يملكه لا يلحق عليه فخرج الكيس الوديعة عن مضمونها سواء اخذ من شيئا بعد تحريمه لا كما لو كان من شيئا لا يحل له ان يملكه لا
 جسد القرض غير ان يملكه لا يلحق عليه فخرج الكيس الوديعة عن مضمونها سواء اخذ من شيئا بعد تحريمه لا كما لو كان من شيئا لا يحل له ان يملكه لا
الثالث في الواقي وفي مسائل **الاول** اذا وثق حفظ الوديعة على المسافر جابا من خوف تلفها انما
 انما يهاجر من غير ضمان سواء كان اشترط في حفظ الوديعة او لم يشرط من قبل المستودع او بآذنه او بغيره ولو كان عليها لو سافر ان خوف
 الطريق لم يوجب له استصحابا من صاحبها غير ان ضمانه في ردها الى مكانها سلمه ولو لم يوجب عليها في المسافة جابا من الخوف ولا يلحقها
 بان كان مضطرا الى السفر لم يمكن تسليمها الى الحاكم او العدل جازان يافها وان لم يضطرها اضطررا امكرا لتسليمها الى الحاكم بغير
 اليها الا بان المودع نولسافر والمحال هذه ضمنها كالمثل **الثانية** لا يبرء المستودع الا بردة الوديعة الى مالكها او وكيلها ورضاه
 او تيسر سواء كان قد دفع الوديعة ام لا ولو فقد المالك ومن يقوم مقامه جميعا عند اعادة الرد فوضت الحاحية الى الرد في ردها الى العتية
 لا قبل ان ياتى بغيره بغيره الى الرد او قضاها من كل الرد الى المالك ومن يقوم مقامه بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 الحق في كل الحاكم عند اقتضاها كلفها المستودع الرد الى المالك من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 تعدد الحاكم في مورد اقتضاها كلفها المستودع الرد الى المالك من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 بالرد الى الحاكم في اضعه بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 المالكات ومن يقوم مقامه بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 الباقي له بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 او خراجا بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 وفعله بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 او ترد الصدوق بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 بهما من مثل ختمه بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 او بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 من اصلها او احتجب بها او حتى التمسها والرد الى المودع او من يقوم مقامه فاعول قوله بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 لم يملك بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 فان انكر المذخور البير القرض فاعول قوله بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 مع تلفه بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 تا غاب عنه بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 واذا عالج المستودع المذخور بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية
 بالاشهاد او بغيره بغيره الى الحاكم من كل الرد بغيره بغيره الى الحاكم والقاضي المخرج في الحاحية

في الرد على

٣٠٣

الانكار في سلم دعواه اولها ان في التسليم وموجب الدية لو اصاب على القتل لان يكون انكارا متساويا على وجه كذب بينة الاصل فلا
تسمع منه الشايعين اذا عين الموضع للوديع جزايبه لا يحفظ الوديعه ومنه للبداية الى الصالحه اليه حفظها فيه على ما علمت العادة
عليه من طر الحادثة ولو اخرج المبادر مع امكانها صرح لا يضمن ان كان لا يغير ما عطف او شئ على لو كان له الحق في الدار وهما يتفق
افوض الى احد هاجا زادت ثقلها الاخر ان لو كان بينهما ما يصلح حارجا عنها وان كان من توابع الدار ولو كثر الفصل يجرى الجمع الحجة
الى التسلخ في دعوى لو سلم الوديعه الى زوجة دعواها في زنا ضمن الا اذا كان يرضاها ذلك **التاسعة** اذا علم ان الموضع اذ لم يرد الى بيتها
زنا الوديعه لان ما تسمي جهل عنها خرجت من اصل التوكيد وكان الموضع بمنزلة الشريك في ذلك فليس على الزوج ان يستخرج حقه بالعلم والقر
والقصة ودعوى ذلك مما تسمى كتاب الشركة وان علمتها بتسليم او صدق فهو سواء العزم ولو لم يعلم التسليم ولا الترخيل فلا ضمان عليه
اصلا **التاسعة** اذا كانت في يد زوجة ودعاها اثنان بان فيها لاحدها خاصة قبل تولدهم مال وكذا المستودع بالجلد في
دعوى الزوجان حلفه ان دفعه لغيره بقيت منازعة الاخر مع التزم له اذ لا ضمان له ان حلف سقطت دعوى عن اعضاء ولو كان
عن اثنين احلف المدعي على استحقاقه ولو لم يرد المثل والقيمة ولو اقر المستودع حالها جميعا قسم بينهما وسمى الزنا من كل منهما
في القصة الاخران حلفا او بكلا سقطت الدعوى ان حلفا احدها خاصة قضى له بالخصوص وللآخر مع المستودع ولو اقر احد
لا يضمنان صدقه على ما علم بالتيبين فلا خصص لهما معه بقى الخصومة بينهما وجرى على كل منهما ما حكم في الدليل كذا في انكار
العلم بالتيبين لم يكن لهما الا اطلاق العلم ويكفي عين واحد لهما ما حلف بهما ما حلف سقطت الدعوى عنه بقيت بينهما وجرى على كل
اكثر البينة حلفا وقسم المال بينهما ولو نكل الوديع عن اثنين اخرج الدليل ووضع مع الاصل في ايدهما وقتها جميعا بينهما ولو لم يرد
احدهما بل كذا فيهما جميعا حلفا او سقطت دعواهما عنده ولو نكل ردت عليهما ما كان حلفا او بكلا فسمت بينهما ان حلف احدهما
خاصة ونكل الاخر فسمها الحالف ولو لم يرد لم يملك الا انكرهما بالادعاء واحد كما ولا يغير ما كان حلف على علم ترك الكفر
العين في يد المان تقوم البينة بكفا احدها او لهما ولثاثة ليس احدها حلفا لاخر وان نكل عن اثنين نكل لو حلف على اكثر
العاشرة في اختلاف الموضع والمستودع في ذمة قيمه الوديعه القم يثبت ضمانا على المستودع باقراره بالتأكد والتمسك بقرائه
البينة على ذلك القول لو لم يرد المستودع في نكارة الزيادة يمينه **الحادية عشرة** انما تعلق الموضع سلك الوديعه على من ثبت كمال
لزم منك مساب حتى اتفق بالقسام الا ان كان عليه وقع فمكن واحد سلك البينة في مقيم مقامه ان كانوا اجماعا لتساوي
لقيمتهما ولو لم يرد في يوم مقامهم ولو سلم الى البعض بغير رضا الباتين ضمن حصصهم في استائن منه **ثانية** في سائل الوديع
لو تصرف المستودع في الوديعه بطريقها بغير اذن المالك ضمنه تمام الاقوى ان اذن وقعت الحادثة على العين الوديعه كانت موقوفه على احوال
الموضع فان اجاز حقت الحادثة وكان الرجوع كذا في ذلك لا يشرى منه للمستودع وان رد نفسه اليه وان اشترى في الذمة دفع الوديعه فان
صحت الحادثة وكان الرجوع كذا للمستودع وعليه بدل الوديعه من مثله وقيمه وهو ان لا يفرق في ذلك كذا بين كون الوديعه مكمل او غير
الثانية لو ائلف بعض المتصل من الوديعه كالقطع بدل الصل الموضع عن اواحق بعض الثوب ضمن الجميع قم وصد ذلك متعلقا
ضمن بالذمة خاصة ولو ائلف بعض المتصل منها كالولائف ودها من صرة ضمن بالذمة خاصة دون الباقي لان يكون قدره خارجا
الباقي اية او متعلقا به فيمنه ذلك ولا يرد ضمانه للبعض خاصة اياه بل يحدث ضمانا بتركه ان منزهة على وجهه بغير كرامة **الثالثة**
لو اقر المستودع بكون الشيء الغالي وديعه عند اعلان ثبوتها لم يرد جوده للشيء في تركه صلا لا يظهر من ضمانه **الرابعة** لو مات
او وجد في تركه شيء يكون عليه الوديعه فلا بد من وجوده في الشيء وديعه فلا بد ان الشيء موجودا في البيت ان كان العلم
للموحي كونه الوديعه بل حتى يعلم ان الوديعه اليه لا بد منه اليه لا بد لا يثبت الترخي لان الكثرة لا يجرى فيها على اطلاق الخاصية ليعقل
الوديعه على الموضع الذي عينه المالك بسبب الخوف عليها ثم تلف ادعى المستودع القتل بسبب الخوف عليها من حرق او غرق او سرق ولو
القتل لا يثبت القتل ولو لم يرد المستودع يمينه على ان يظهر **السابعة** لو نكل الموضع من تسليم الوديعه من المستودع فطالبه الوكيل
المتنع هو من تسليم اليه فان كان انكرها ضمن وان كان لم يثبت كانه يضمن ولو لم يرد الوكيل لم يرد حمله اليه ثم يلزم اعذار الوكيل
بكونها عند ان كان هو صاحبها ذلك لا يبرها انشاها وعدا لتسليمه على اظهره ولو اقر التسليم لم يضمن من انشاها ضمن وجه **الثامنة**
انما تنك في الوديعه او رطب ويقتل ذلك في مدة زمنية حرة مثله في ذلك **التاسعة** لو دخل الخان فجعل حمارا في الخان
وقال لصاحب الخان احفظه حتى لا يخرج فخرج في بعض غفلة ضمير كذا الحماي الى التسليم الى السلب ذاب الامر اذ لا الحفظ **التاسعة**
لو حلف على ما تحت يده الفرق والحرق والتسليم والتسليم فادلى نقل معتقدا الوديعه فعرض الوديعه واخرقتا وسميتا وسلبت

عقالة مستدلين بما لو ليس له حق في دفع الفسخ على الاطراف ولو صدر العقد الاخر في حق من الفسخ والرضا عام الارض ولو قيل يصح له ان يلهيها فحق
كان اوجه له او امكن التبادل استمع من المستأجر راجع لوجوبه كما يجوز له ان يبيع حقه في ذلك فان تعددت المراكز او اجاز جري لمعرف من حكمه فكذا لا بد
ولو اقلع المور في الاجرة الشخصية على عيب سابق على العقد كان الخيار بين دفع العقد وبين امضاء للمع اخذ من العيب على شكل ولو ان التمس
بالاجرة ضمن الوجز ان شاء او استأجر ارضا او ثوبا او دابة ولو سبقت ادعى في ذلك ففعل اجارته باكثر ما استأجره اياهم من جنس المور من
دون احداث شيء فان كان اظهرهما المور على كل واحد منهما ولو استأجره اياها لاحتوان لم يكن اقرى على جواز اجارتهما باكثر مما
استأجره اياهم من جنس الاجرة من دون احداث حدث فيها بل لا يحيط في كل موضع من موضعها ايضا الا جواز تروا الاجرة والكرهية باحداث حدث
في العين المستأجرة وكذا باحداث اجرة الفاتية لا لا ولا ولو يكون احد هما ارضيا والاخرى دينارا ولا في كل من المور والكرهية
كون مال الاجارة دينارا او غيره يوقى ولا بين كون من احداث القدين او من غيرهما ولا بين كون الاجرة مقبوضة او لا في جريان الحكم المذكور في اجرة
الارض التي زاع عليها بما ينفع من حصة العامل اصل اجرة الاخرى فكذا على الاجرة وتندد الوتر من الاجارة المذكورة وعلى
باقتساب لو استأجره اياهم ولو سبقت ادعى في ذلك ففعل اجارته باكثر ما استأجره اياهم من جنس المور من
ولو اجار الباقى تلك الاجرة اقرى استأجره اياهم لانه لا يحيط في كل موضع من موضعها ايضا الا جواز تروا الاجرة والكرهية باحداث حدث
الاول في غير ذلك من اقلها كالحق والبستان اشكال واذا سبقت العقد ولو استأجره اياهم لاحتوان لم يكن اقرى على جواز اجارتهما باكثر مما
بشرط ان تارة من حصة من اقرى ولو صدر العقد في يد المدة بل بعده انقص من اجرة قد راجعت اجارة على اشهر الاخرى ولا في جريان الحكم ما ينشأ
الغرض ولو استأجره اياهم لاحتوان لم يكن اقرى على جواز اجارتهما باكثر مما استأجره اياهم من جنس المور من
بطلان الشرط بل العقد والذى يتخرج في النظر هو صحة العقد الشرطية بما لا يرد من ترتيبها على شرطها او لا بشرط كونها
غيره في الوقت متبرها به ثم لو استأجره اياهم لاحتوان لم يكن اقرى على جواز اجارتهما باكثر مما استأجره اياهم من جنس المور من
الحل في الوقت المتبرها به من الاجرة المتبرها به في حال العقد في غير ذلك الوقت في غير ذلك الموضع من حصة الاجارة واستحق المسمى
مع الاثبات بما اريد منه ولو سبقت ادعى في ذلك ففعل اجارته باكثر ما استأجره اياهم من جنس المور من
غيره من حصة من اقرى ولو صدر العقد في يد المدة بل بعده انقص من اجرة قد راجعت اجارة على اشهر الاخرى ولا في جريان الحكم ما ينشأ
بقام الاجرة وبين الفسخ ولو شرط الحياض الغرض ان في بقاها من المدة كان مؤكدا ولو شرط على استحقاقه من قبله في خارج الوقت لزم
الشرط ولو استأجره اياهم لاحتوان لم يكن اقرى على جواز اجارتهما باكثر مما استأجره اياهم من جنس المور من
بدونهم ان زاد نصيبا لافقوى صحة العقد بثبوت المسمى في المدة لا في حصة من الاجرة المستأجرة او في حصة من الاجرة المستأجرة
الى ما سبقت ادعى في ذلك ففعل اجارته باكثر ما استأجره اياهم من جنس المور من
الجواز والاولا بجهة من موضع معلوم من حصة ثبوت المسمى في المدة لا في حصة من الاجرة المستأجرة او في حصة من الاجرة المستأجرة
فلك درهمان وخطه يوميا وهو ما كان بدو من ذلك درهمان مع على الاقرب سواء اصل الاجارة او الحياض التالى لولا ان حياضه
العمل في هذا اليوم فلك درهمان وان علمت في ذلك درهم مع على الاظهر وكل موضع يجزى فيه عقد الاجارة فبغير حياضه المثل مستأجرا
المنفعة وايضا هو سواء زاد من المسمى او نقصت من غير فرق بين كنهه فساد الاجارة او تركه ذكر الاجرة او لم يذكره فلو اراد المور تملك
المنفعة فحاله ان يثبت حق على المنفعة وكذلك لا فرق في ثبوت اجرة الثقل بين جملها وحاشا الاجارة وعليها بالذات والافتراق على الاقرب فيم لو علم
العامل بعمله التبع وقد صلا صاحب العين التبع بالمنفعة فثبت ثبوت حق على المستأجر ولا يجوز للعالم بفساد الاجارة التصرف في العين المستأجرة
الارض المور من غير الاخرى ولو يشاء العامل وهذا العين المور بالاجارة الفاسدة مضرة على المستأجر الا ان كان يشاءه المور
ويكون ان يستعمل المدة لنفسه للعمل بالاجرة كالحال فلو قيل ان يملكه على الاجرة كراهية شديدة سواء كانت الاجرة بمجولة للاجر مطلقا او
بجسب العادة ويمكن ان تستعمل الاجرة في العملين قبل تعيين اجرتها بذلك في المراهمة واذا استحق الاخير الاجرة فصل وطالبها وجب فيها
اليهودا ولا يجب التسليم قبل ما لم يتركها كانت الاجرة شخصية موجبة عند المستأجر مع نسيان الاجرة لغيره اولا ثم مع ما وجد
ضمنان المستأجر للعين المستأجرة اطلاقا ولو قطعت او فسخت مع التلف فان كان صادقا في تعيينه مع ما كان اجازة من غير كراهية
وان لم يكن مع ما كان اجازة من غير كراهية فالتلف فان كان صادقا في تعيينه مع ما كان اجازة من غير كراهية فالتلف فان كان صادقا في تعيينه مع ما كان اجازة من غير كراهية فالتلف
ان تكون المنفعة لاجارة الامين مملوكة للمور من يقوم مقامه كالموكل والوقت والذات القاصرين تامة الملكات العين او منفعة الاخرى
المسمى هو المنفعة المملوكة بالاجارة ومنفعة العين او منفعة واما اجارة الاعمال فلا يعتبر فيها الملكية بل يكفي السلطنة على الملك لعمله او

في الاجتهاد

٣١٣

الحكم ولا يفرق في كل من ثبوت الحيا وعلو ثبوت النش من كون غور المسحور على العيب قبل التصرف واستثنائهم من المغفرة او بعد عاين
 الموحى صورا لا تنفع من الجبر والتمناه بنسبة المغفرة المستواة وكذا لا فرق في ثبوت الحيا وكون العاين من المغفرة او وصفه كال
 بل لا يفرق بين كون العيب مما هووت بعض المغفرة او لا ولا يخلو من اصل بل العمل لا يشترط ثبوت الحيا من داس فهو عقد فليت
 شيء من المغفرة بالعيب لو كان العيب مما بعد العقد القصر فهو ثبوت الحيا ورتد ولو كانت الاجارة على حكم لا يثبت الحيا بطله ونقص
 او عيب العيب الموجه ثم رد الحيا في رد المبيع واخذ مصادق صحيح ولو امتنع الموحى من ابدان الجبر لمحاك عليه ان تعدد حاجب الوار
 عجز الموحى من ابدان ثبوت الحيا لا يجوز ولو اتفق صحيح المسحور بعد بيع الموحى على موبة المغفرة مدة الاجارة كانت المغفرة للمبيع
 المشتري كما مر باجماع الثمانية اذ انفسا المسحور في العيب المسحور او فرط من مثله ان كانت مثلية والقيمة ان كانت قيمية وفي
 القيمة خلاف باقي ما ينفى كتاب العصب انشا الله تعالى وضمن مع البذل الاجارة ايضا ولا فرق في ما ذكر بين حصول المال مع العيب غيبا
 ولو اختلفا في الغرض في القيمة ان القول قول المسحور وان كانت العيب الموجه او غير ما على الاظهر الثالث من قبل علو النش في
 انه لا يجوز ان يقبله عزه بنصه من الحق التي قبلها اقول ان يحدث فيه بالبيع به افضل وهذا لو حوط وان كان القول بالحجاز على اتمه
 اشبه اعدا شرط ابا المباشرة بنفسه عليه فلا يجوز حتى تلك الاجرة ولو احدث فيه ما يقع فيما لا يلتصق بغيره كما هو لو كان العمل
 قليلا وحديث قبل في سوق الحيا وازالة تسليم العيب الى من يملكه منه اذن المالك لو امانه المقتبل من الشرا بغيره من استاجر او ابتاع
 فيهما يكون الموحى معها وعلى ومباشرة المخط والتحق والعلف ومباشرة المسحور لان ذلك كذا في غير المال والعلف فهو ما هو
 ان كان ومع هذا لا شرط في التسليم عادة صفه ما دام اختلا في العادة فالعقد سدا للمحا الترميم في المبيع الموحى وان كان على حصة لفظ
 او لفظا العادة بحد حضوره في المسحور خطها وسميها وعلفها والجميع على الموحى عوضا بذلك واجرة المخرجه مع عدم كونها كمال
 ولا بعضا عليه بشرط او قضا عانة ولو ترد الحفظ والتحق والعلف عن كماله فاشارة لرد القيمة عند اختلاف العادة
 وان كان على حضور الموحى عيبا ما دام لم يرد على الحفظ والتحق والعلف ان يحفظها كما يرد ولو قصر عن ذلك في غير ما تردا على
 اذ انفسا الصانع بما شارة او تسبب اقوى من المباشرة في موجب سداد التلف ليدبر ما في ولو كان حادثا ما هو واجبا واحتل واجبة صنعت
 كالقضاء بغيره او بغيره في الحيا يجرى في جهات والحقان حتى يسبق موثا الى الحجة وتطول حد الحيا وان يبطر ويجعل على الحيا و
 يفسد فيقتل او يجرى ما يضره بالذات لكن ذلك ما هو في المولى لم يكن الانشاء بالفعل انما امر الموحى بخصوصية والاكالات ورتد الفعل
 بقوده طبق به على القيود ففسد ما جعل فيه بضمي على الاكثر لا فرق في ضمانه حيث يضمن من كون المبيع خاصا او مشتركين
 كون الانفساد واقعا في ارض المسحور ولا يضمن ضرورته لال وغيبته فلا يضمن كون انفساد غير المولى ولا يضمن ان يكون فاسدا او باعنا
 ولو تلف الصانع العيب السليم لم يضمن فيه فاسدا على غير ذلك بين فسخه او باعها فمحلها الاجرة عليه بغير تعيينها او باعها فمحلها
 ويضع اليد الاجرة ولو قيل يضمن عليه فسخه بالثقل كان ارجح لو كانت قيمة العيب بعد العمل فيها اكثر من قيمته قبل تلفت بعد العمل لا يضمن فيها
 يفضل الحيا ولا يخطئه ثم ينفذ فذلك قيمة العيب قبل العمل وعليه اجرة العمل ولو تلف الحيا مال واستوجب له قيمة الموقوف في موضع تلفه على
 وعلى المسحور اجرة العمل ولو استوجب له كونه لا معنى ولو اضراف في القول والعرض او فيها فلا يجوز لدفع الزيادة عليه ضمان نقصه
 الزايد من المبيع ولو ان في التوب خالف الحيا لو ان كان يكلف في حيا فمقتطعة فمقتطعة لم يكلف في حيا الا في التوب ولو ان في التوب نقص من حيا فمقتطعة
 قيمته من ماله بغيره ومقتطعة على الاقر في تولف العيب في بدل الصانع لا يسببه بغيره فيقتطع ولا يترتب له بضمي على الاقر في كذا الكاوى
 والمال في الضمان لا ياتى بغيره ما هو مقتطعة على الاقر في تولف العيب في بدل الصانع لا يسببه بغيره فيقتطع ولا يترتب له بضمي على الاقر في كذا الكاوى
 ضامن ذلك والصانع في ما ذكره يشمل الحيا ايضا **السادس عشر** من استاجر اجرا ليندفع في حيا فمقتطعة لا يضمنه بغيره من المسحور
 على الاظهر لجمع اشتراطها على المسحور وقضا العادة بذلك لو اختلفا في صوره كونه على المسحور من دها رجلا الى العادة ومع اختلاف لا
 بجهة الا الاكل ولو استثنى الاجرة لشرطه فسخه على المسحور عنها المرض او نحو لم يخط حقا او باسقاطه او اشتراط سقوطه عند اختلاف في
 العقد وحكم وادامه كفته في كونه على فسخه على المسحور على اشتراط طر المسحور ولو اوجب الاجر ان يستعمل ما دفع المسحور ليدركه في مكان
 المسحور من ذلك واشترط عليه الصنع في العمل **الثامن عشر** اذا اجر موكلا له فاسد صنعت كان ضمانه خلا من ماله لكن لا يفرق بين
 امواله في خصوص كمال العيب الثالث من صاحب الحيا لا يضمن الا ما قبل كونه ويضمنه في حفظه وقد **الثاسعة** اذا اشترا
 الموحى الاجرة انكسب بعد ثبوتها في غير المسحور ولو اوسط النقص للعيب لم يخط كالاسقاط الاجرة انقصه باسقاطها العاشر
 اذا اجر عديم اعتمد على انفساد الاجارة لم يخط الا الاجارة باليسوف في المسحور المتضمن التي تناهها العقد ولا يكون للصدح الرجوع على

کتاب الوکالت

[illegible]

کتاب الوقوف

[illegible]

الملك على الملوك

وقف فلاش

[illegible]

۱۰۰

وَالشَّيْءُ الْخَالِصُ

في الوقف

۲۲۹

وَأَمَّا الصَّدَقَةُ بالضم الحقة فهي المثلوق بيمينك لغيره فهو من بنيى وهو الحب والهدية بمعنى وإنما تفرقة في أن الأول ما كان
بفضل الثواب القربة والثانيان ما كان للمواصلة دون القربة كاشبهه بغيرية الصدقة ودعائها والأخبار في فضلها كثيرة وقد روي عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الصدقة تدفع ميتة السوء وأن صديق المؤمن يظله يوم القيامة وأنها خير مال المرء وزكوا
دفعها الموضع من أموال المؤمنين صلوات الله عليه وآله جنتهم وأثارتهم ثم عليه السلام أن الصدقة تنفع الفقير بثلثين في أن العبد يرضى عن
صاحبها سبعين ميتة السوء وأنها تدفع سبعين بياض السوء منها الله والقبله والحرز والعرق والحد والجحون فإن الصدقة رجل يعطى صدقة
واحدة عشرة إلى مائة ألف فما فتاح الرزق وأما الفضل إلى من دخله بالبركة ثم أنها عقد ينفع المايل إلى قبوله لا يجيب نفعه بل
والفضل قبلت ومثلها ما اتفقوا في كتابها الفضل من مناهج غير بعيد ويستحبها القبول على الخوف ويستحب أن يكون القبول عند الله
الصدقة دونها فأنلو فضله من غير رضا المانع ولا تمنع الصدقة إلا أنا فضلها وجه الله تعالى وجهها كالم ولا يجوز الرجوع فيها بعد القبول
مع صدقة القربة سواء عوقب عنها أم لا ثم كانتا كجنتي وبيتا المصدق ماضى على ونية كما يملكه الشراعي من صدقة عليه ثم شره حكمه
والصدقة في الموضع من غير جنة على بعضنا ثم لا تكون الصدقة بضاهاها ثم يضطر الماشي إلى الصدقة فيكون بالبركة الصدقة المندوبة ثم
كأنه كمال الزكاة ويجوز الصدقة بالصدقة المندوبة من المسلم على الذي وإن كان اجبتا لا يجزى على أن تصب الصدقة المندوبة من فضل
منهم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أن صدقة المسلم تطفئ غضب الرب سبائك وثقلا ومعنى القرآن لا يعاملها إلا الفضل منها أن لا
يعرض الصدقة على المصدق وإنما الواجب أن يظهرها أفضل بل لا يرى فضله إلا إعلان بالندبة أيضا عند أدائها كما هو الحال في الكفارة
على مواضع الفداء ويستحب أن يكون لأشياء من المسلمين المصروفة على الحج والعمرة وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعتين قبة
أشياء لا يصلحها من المسلمين بأشياء من غيرهم وأكثروا عوقبهم من الناس أحب من سبعين من غيرهم في المبادأة بالصدقة
في الصدقة قبل الرضى وملأوه الرضى بالصدقة ولا فضل أن يعطى الرضى المسأل عليه وأمرهم بأن يعولوكذا الطفل ولا تفرقة فضل الصدقة
المندوبة بين أن يكون المصدق بكثير أو قليلا والمصدق عليه فقيرا أو غنيا وإن كان المصدق بالكثير أفضل وعلى القليل المفضل على المصدق
كل بكثرة وعشيت شي ليقول الله تعالى ما ينزل من السماء إلى الأرض فذلك اليوم وتلك الساعة ويستحب الصدقة بشئ من المال الذي ينفذ عليه
لحفظ البلوغ مع هذا المستحق من المقتدر ويقصد به الصدقة ويظهر أن يكون المصدق عليه قويا وإن كان الله تعالى إذا أخذ به يقول عطا
ويخفى بغير القاض والأداة للفاضل ومما لا يستحب الصدقة في ما لا يملكه الصدقة كمنع الصدقة يوم عزه وشهر رمضان فسخوها واستحب
الصدقة على الحيوان أيضا والصدقة على الأرواح أفضل من الصدقة على الأجسام فيكون صدقة السائل ولو نزل على السائل على طبعه شيئا ولو لم يكن له
يعد به فإن لم يجد به رقة أو أجلا ولا يكرهه السائل أن يعطى الصدقة على ثلثه ويستحب الناس السائل الدعاء فصدقه وأية يجاب عاونه فيكم
فإن لم يجبه نفسه فكذلك يستحب المسألة على الصدقة المستحق فصدقه وأية لو دعا له دعوا فاعطه إن شاء الله وسئل عن المسكين
أنهم من كمال عطاء فيجب عليهم من غير أن ينقص من أجر صاحب شي ويكون له بعد الصدقة فقد روي أن الله تعالى من أجر من عظمه على من عظمه من الناس فيسأل
الفاطر ويستحب سبل الصدقة بعد الأكل لا سيما إذا كان الله تعالى لا يخذل الصدقة بل إن وقع في ذلك الصدقة عليه بكرة لولا الصدقة في كثر الصدقة ويستحب
أن يبتلاه بالطلب السائل أو أن يفتل من لا يفتل به وباللذة لا يفتل به بل لا يستحب الصدقة ما لا يفتل به الصدقة في كثر الصدقة ويستحب
الصدقة على صاحب الجمل يستحب الطعام الطعام وسئل أولو عند الحاجة بعد عتق رقبة وما الصدقة التي لا يوجد لها فكأنها الصدقة ويستحب

الزكاة الأخوان والشيء في حاجتهم صلة

فقوله الشيخ ويستحب الصدقة

فما الزكاة ويكره

المثل جميع

المال في حال له ثمه

كتاب الوصايا

٢٣٨

كتاب الوصايا

كتاب الوصايا

وسمى الى الوصية لمن لم يكن له وصية الا الحرة ولو لم يكن ذلك لكانت وصية من عطلت وصية ذكرا من الميراث والصلوات والنفقة في الوصية
وتصح الوصية بالكلية الا بدعة كتاب الصلوات والنفقة والصلوات والنفقة والصلوات والنفقة والصلوات والنفقة والصلوات والنفقة
ثم ان كان في مال الوصية من الكرامة الا ان الوصية لا يراد بها ما يجوز شرعا ومنه اليه في الوصية **المقام الثاني في الوصية**
وصية الميراث والميراث هو ما يورث من الميراث والوصية هي ما يوصي به الميراث والوصية هي ما يوصي به الميراث والوصية هي ما يوصي به الميراث
وهي الفاظ في حق الميراث من المال عند موت فيه واما ما يورث به الميراث في الوصية فانه لا يراد به الميراث في الوصية
استفاضت في الوصية وقيل السند في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
لواوصي بوجوه معلومة في الوصية من الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
الفضل والمساكين وبناء المساجد والصلوات والنفقة والصلوات والنفقة والصلوات والنفقة والصلوات والنفقة والصلوات والنفقة
لزم التذلل عليه من المال في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
نشا من الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
محل الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
وشل الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
الشيخ في دخول ما فيها في الوصية هو ما يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
من الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
فمن الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
اولا لا يراد به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
التعيين في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
المقام الثالث في الوصية وما يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
المقام الرابع في الوصية وما يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
قوله في الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
وصية من الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
وصية من الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
يوجد من ذلك ما يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
حكم بالاول في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
الحوائك في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
وان كان في الوصية من الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
والا فله الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
الفرق في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
ففي الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
يعطى له وجوه الاخرى ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
والحيوان والنفقة في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
بالعدد كرامة ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
ولا في الصلوات ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
وكذا الكلام في دخول الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
يحد عليه ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية
لما جعله في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية ولا يورث به الميراث في الوصية

في الوصايا

၇၁၄၄

[illegible]

فی الکوصایا

في صلات الربيع وهي جوان معلقة على الموت وحكم الحكمة في صلات الربيع المعلقة في جوان أحكام الوصية عليها ونقد المليون فيما داخل الخصال
اجازة الوثرة وتجارة وهي في صلات **الاولى** ما لا يستمر تقويت مال على الورث كالتفليد ويجوز في مثل ما عطا بعض تركه بما يقابل بقدره من المال
الذي عليه ذوق اجرة من استأجره على اصال اليه نصفه لان احوال وضو ذلك كاشفة في نفوذ هذا القسم وغيره ومصلحة هذا الورث فيه **الثاني**
ما استمر تقويت مال على الورث من هبة او قرض او صدقة او بيع ونحوها فان من لم يمتنع من المصلحة المأتمنة ورأى حكم هذا القسم ان كان في
من الارض المتكسرة في ذلك التصرف فيه فقد تصرف من اصل تركه بلا شبهة فان مات بذلك المرء فيحقا بحساب ذلك من اصل التركة او لم يمتنع فله ان يخل
افرى في ذلك الربيع من اصل القول في خلافه في اضطراب الحواجز وادارة الامر هل حضور الموت في ثمانية من عدد النسخ في جوان او كما واكثر
مما **الثاني** اذا هب حلو على المختار عيضان جميعا على القول بالثقة وان وسعه الفلك يمكنه كذا كونه بالاول ومصل النقص
على الآخر **الثاني** اذا هب عيضة مختومة ومعلقة على المختار نفي المختارة من اصل والمعلقة بما على الفلك مع ذاته هاد او عاقل الوثرة ولا
مضت بقدر الفلك بطلت الزيادة **الثالث** اذا انصهر تركه في يوتي بما صرفه من ردي ياله في الجسوس في عاصمة القديرة مات فعلى
المختار ربع البيع من غير شهيد على القول بالثقة فان اجاز الوثرة في ايضا وانما لو التفتيح في سيقا الوثرة فحقهم ان يرد على المشرى تلك الفس و
يستجروا من ذلك الفس **الرابع** لو بيع الربيع شيئا بنصف قيمته السوتية ومات قبل اقبول المختار في هذا البيع وكذا على القول بالثقة مع
وفاة الفلك بالنصف الذي عا فيه واجاز الوثرة واما مع عكس الوفاة وانما في قبض المالك في القديرة الزيادة من المصلحة على الفلك ثبت
للمشرى لذللك خياره يتصل اعتقلا فان كان جاهلا بمالك المختار **مسألة** اذا اعتلقت من الموت وتزوج ودخل بها حتى الحق والشرع في ذلك
على المختار مطلقا واما على القول بالثقة يمكن وفي ذلك هاد واجاز الوثرة ولا عني مقدار ذلك الفلك منها وانما لو استسلمت في الباقي بطلت النكاح
وترة **المسألة** في مسرة او اعتق اسره وقبضها بقدر ذلك تركه ثم تزوجها واصلها الفلك الاخر ودخل بها ثم مات فعلى المختار ربع الحق والملك
والانهار وورثته وكذا على القول بالثقة انما اجاز الوثرة في النكاح وبطل المشرى واستحق من المثل ما اصابه التركة

۳۴۶۶

رحمہ اللہ

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

من قضاة
۲۰ قال فليزوج حتى يرضوا

[illegible]

رحمہ اللہ

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

من قضاة
۲۰ قال فليزوج حتى يرضوا

کتاب و انسکاج

[illegible]

في النكاح

س ١٥٠

في النكاح

حرمنا عليه ان كان احداهما حرة او غيبا او غير ذلك من هذه الاشياء انما اسلمنا معايرة لا حرمنا
 جميعا عليه بل حرمنا على النكاح بالملك والاسلم لغيره غير انهما اذا تزويجا من كان حرة او غيبا او غير ذلك من هذه الاشياء
 منه لو كان الحال بالنسبة الى اسلمة من تزويجا او غيبا او غير ذلك من هذه الاشياء ولو اسلم مع زوجة او كان نكاح الحرة بائنا كان ذلك الطول
 خوفا لغيره موجودين مع الزوج والاطل ويحتمل ان يكون لطلان ما اذا كان عقد على الحرة سابقا فلان كان الشئ اسلمة لا مودة بعد عقد فلهذا ايضا
 مطلقا حتى مع عقد رضا الحرة وعقد زوج الشيطان الاخير والله العالم **الثالث** اذا اسلم المشرى وعقد مودة وثالثا بالعقد اسلم مصغر ثم
 الحرة امتن بها اذا رضى الحرة وكان الشيطان الاخير لا تزويج الا مودة من الاحتمال المذكور في صفة عقد رضا الحرة مع سبق عقد الامانة هنا
 الاصل لو اسلم الحرة وعقد مودة مع ما بالعقد اسلم قبل انقضائها الحرة امتن بها ولو اسلم على زوجة ثلث عقد عليها من اسلم قبل انقضائها العدة ولو اسلم
 المشرى على اكثر من اربع مشركات اسلم بغيره غير اختيار المسلمات بين المتزوجات لانقضائها زمان لعقد اسلمة لم تكن البواقي وبغيره غير
 انما رضى من وثبت عقد على المسلمات لم يتجاوزن الأربع ولا اختيارا بغيره من تحت البواقي وبغيره غير في الاسلام ولم يزد من غير ما ثبت عقده
 عليها وان زدن عن اربع غير تجاوزا بان لم يصبر الى اسلام البواقي واختار اربعها من المسلمات مع كل واحد في الباقيات اسلم قبل انقضائها العقد
الثالث لو اسلم العبد على اربع حرائر مشركات اسلمت مع كل واحدة منهن فوطئها حتى يرضى منهن قبل انقضائها العدة لغيره ولو لم يرضى منهن
 فاختارها وانقضاهن على الحرة حتى تمنع ان غنى عدها ذلك جاز ولو طئ منهن من الاطفال ولو اسلم ثم اعتنق ثم اسلم واسلم بعد اسلامه عدها قبل انقضائها
 عدها ثبت نكاحه عليها وان كان اربعها فافترق عن زدن على اربع اختار اربعها منهن **الرابع** اختلاف في الشئ والزوج ولو طئ منهن من الاطفال ولو اسلم
 عن العقد للحمل ليس بطلاق صح في الاسلام الوجه في نكاح العقد من الزوجين ان كان قبل النكاح وكان من الزوجين سقط به المهر وان كان بعد
 النكاح لم يسقط منه شيء ولو اسلم الزوج كان قبل النكاح لم يفسخ العقد ولا كان بعد النكاح لم يفسخ العقد ولا كان بعد النكاح لم يفسخ العقد ولا كان
 شرطا من شرط صحة المعلوم من كونه حرة في شئ الاسلام كالحرة والنكاح وجب عليه مهر المهر المسمى من عقد النكاح فلا غنى عليه ان كان النكاح من
 قبل الزوجين عليه تمام المهر في النكاح ان الغنى من قبله ولو لم يكن في مهرها ولو لم يكن في مهرها ولو لم يكن في مهرها ولو لم يكن في مهرها ولو لم يكن في مهرها
 الغنى من قبله المهر ولو اسلم الذي بعد النكاح كان المهر او غيره ولو لم يكن في مهرها ولو لم يكن في مهرها ولو لم يكن في مهرها ولو لم يكن في مهرها
 الشئ والاول ظهر **الخامس** انما اذا اسلم بعد النكاح منه من على زوجة مسلمة حرم عليها التكرار وقف نكاحها على انقضائها عدها فان
 انقضت ما لم يات بانه منكران بل قبلت حرة لا انقضت عدها لغيره ولو طئها في العدة قبل انقضائها عدها بغيره لم يكن في انقضائها العدة فقال الشيخ
 رحمه الله عليه جهان الاصل بالعقد الاخر ولو طئ في الشبهة الاخر ولو طئ في الشبهة الاخر ولو طئ في الشبهة الاخر ولو طئ في الشبهة الاخر ولو طئ في الشبهة الاخر
 بهر ما بعد العقد لا يخرج حتى ينقض العدة وانقضت له اسلم في اربع فادون اسلم بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون
 بهر ما لم يزد على اسلم جميعا لغيره في الزوج بالخمس ولو اسلم وعدها في غير النكاح او في غيرها حتى ينقض العدة فان اسلم قبل انقضائها
 بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون
 قبل انقضائها العدة واسلم الاثنتي عشرة سنة انقضت العدة وما اسلم التسعة عشر سنة فادون اسلم بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون
 العقد عليها اقل ولو اسلمت ولو ثلث بعد النكاح فزوج زوجها باخفاها قبل اسلامها بنقض العدة وهو على كبره حتى عدها ثلثين ولو اسلمت انقضت عدها
 اشوق فان اسلمت مع الاثنتي عشرة سنة ما شاء وانما لم يزد على اسلم في اختيار المسلمين الذين يرضون لان تنقض العدة على اسلامها فليس نكاح المسلمين
 اختيارا في الاسلام قبل انقضائها العدة في غير ما كان يمكن دخول الثلثين هذا اذا كانت الثانية مودعة لها وانما في غير الاسلام قبلها **السادس**
 انما اذا اسلم الوثنى ثم اراد نكاح اسلم قبل النكاح ففسخ النكاح في الحال وان كان بعد النكاح فان بقيت وحدها انقضت العدة بانه منكر ان اسلم
 في العدة من عاد الزوج من الزنا ولو اسلم في انقضائها العدة كانت زوجته حرة ولو طئ من تحتها عدها وهي حرة ولو طئ من تحتها عدها وهي حرة ولو طئ من تحتها عدها وهي حرة
 ضرر حرة اعرض لغيره من وثنين عاد الى الاسلام فلهذا نكاح واستعملها قبل انقضائها العدة بطل **السابع** لو اسلم على امرأته
 عدها ان يرضى من اسلم قبل انقضائها العدة ثمانية ما شاء من حدين لم يطل اختيارا لها فان جعل المودة اختيارا له في مقام الاختيار صح وورث عليه
 منها لو كان الوثنى كمل كان النكاح باخفاها باختيارها منهن وورث لو كان هناك هدف فزوج بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون
 واستعمل كون الاختيار الذي الغنى بهن ان يكون الباقي الوثنى غربة على عدها كون الداعي الى الزوج هو جلب النفع كما في ما مضى بعد العقد فلهذا
 انما ماتت ثم مضى العقد ثلثين من بعد اسلامه قبل انقضائها العدة ولا يزوج من قبل الاختيار او دفعه من قبل الاختيار ولو تزوج من تركت على طهر
 على ان يرضى من اسلم قبل انقضائها العدة ثمانية ما شاء من حدين لم يطل اختيارا لها فان جعل المودة اختيارا له في مقام الاختيار صح وورث عليه
 منها لو كان الوثنى كمل كان النكاح باخفاها باختيارها منهن وورث لو كان هناك هدف فزوج بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون اسلم بغيره من ثلث فادون

کابل کاغذ

μV-

محرم الحرام

[illegible]

فِي الشَّكَاخِ

1459

[illegible]

[illegible]

طاب ثوابه

في التذير

كتاب التذمر وهو الالتزام بالفعل أو الترتيل على وجه مخصوص

440

[illegible]

والطبعة

ارشد

مكتبة
الشيخ
الشيخ

في الموائد

21

[illegible]

انفکھتہ

في الفضل

[illegible]

تَكَالِشُمَالَاتِ

۲۹-

تصنيف الجغرافيا
طوائف المتكلمين
فلاسفة وأقرب
المذاهب
تصنيف الجغرافيا
طوائف المتكلمين
فلاسفة وأقرب
المذاهب

[illegible]

كَا الْخُدُودُ

۴۹۸

چند

مجلس

تحریر

5

[illegible]

کتاب الحدیث

[illegible]

۱۰۰

في الفضا

Q. 9

انما اوجنا في هذه القلعة من الخياط الذي جسر الخياط عليه انما الاطلا التي كانت بها من جدرانها انقطعت قصتها اوتتبع الكلب على وجهه ثقتا لها المطا المولى على انما اقلها واصلا فلهذا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

